جامعة زيان عاشور - الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسات العالمية لقضايا المناخ وتأثيراتها الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

من إعـــــــداد الطالب:

رقاب عبد الرحمن

إشراف الأستاذ:

د. النوري نعاس

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقدير

نحمد الله الذي قدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع وإتمامه

والصلاة والسلام على أطهر البشر محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور: النوري نعاس

على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة

ولما أبداه من سعة صدر وحسن توجيه وإرشاد لإتمام هذا البحث

كما نوجه خالص الشكر إلى جميع اساتذة وعمال

كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة

لتسهيل علينا مهمة البحث جعلها الله في ميزان حسناتكم

الإهـــــــــداء

أهـدي ثمرة هذا العمل إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

وإلى والدي العزيز

وإلى شموع بيتنا المنيرة إخوتي وأخواتي حفظهم الله

والى كل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد.

مـــــقـــــدمـــة

مقدمة

مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد مشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية.

ويعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة فالآثار العالمية لتغير المناخ هي واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية، ويذكر أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفاً في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية الآن.

ولقد بدأت تظهر التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ بفعل النشاطات البشرية، في عدة أشكال أبرزها التغيرات في متوسط درجات الحرارة، وما ارتبط بذلك من التغيرات في أوقات الفصول، وتزايد كثافة أحداث الطقس المتطرفة، وهذه التأثيرات تحدث حاليا وستتفاقم في المستقبل، مما يهدد بتعرض ملايين السكان لاسيما في البلدان النامية لنقص في المياه وفي المواد الغذائية، ولمخاطر متزايدة على الصحة وغرق أجزاء من سواحلها.

ونظرا لخطورة التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية، فكان لزاماً عن المجتمع الدولي أن يضع ضوابط وأسس لإدارة هذه القضية الشائكة.

على الرغم مما يمر به النظام العالمي من توتر وتشكل جديد لصراع متعدد الأقطاب اقتصاديا وتكنولوجيا بشكل أكبر هذه المرة، إلا أنه في بعض القضايا العالمية لا نزال نرى صورة نظام مشاركة عالمية تتعاون فيه الدول لحل المشاكل الانسانية العالمية مثل: البيئة والأمراض المزمنة واللجوء، وذلك عن طريق التكامل والمشاركة في الحل، نظرا لتعذر الحل العسكري في مثل هذه الأمور، ومن أكثر القضايا العالمية التي بدأت تأخذ حيزاً واسعا في التداول العام والتداول السياسي: قضايا حماية البيئة، خاصة قضية تغير المناخ، وبسبب هذه القضية نشهد لأول مرة صراع العلم مع السياسة بشكل مباشر بعد أن كانت القضايا الشائكة في النظام الدولي سابقا تشتبك في السياسة والاقتصاد والايديولوجيا مثلاً، وتثير معالجة تغير المناخ نزاعات سياسية قوية، لأن الحلول المطروحة لتفادي تغير المناخ تتطلب الحد من بعض الانشطة المنتجة اقتصاديا.

وتعتبر الجزائر من بين الدول الساعية في احتواء هذه المخاطر ومحاولة السيطرة عليها قبل الفتك بها وتفاقم آثارها على الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

الاشكالية:

ما هي سياسات العالمية لقضايا المناخ، ما هي تأثيراتها الاقتصادية عالميا وعلى الجزائر خاصة؟

أسباب اختيار الموضوع:

ان اختيار هذا الموضوع ودراسته لم يكن بمحض المصادفة بل يعود إلى اسباب نذكر منها:

أسباب موضوعية:

- القيمة العلمية لموضوع قضايا المناخ وسياساته العالمية بسبب حجم القضية وتأثيرها.
- اظهار قيمة جدية سياسات دول العالم في قضايا المناخ وتأثيراتها الاقتصادية.
- موضوع السياسات العالمية لقضايا المناخ له العديد من الاشكالات والتبعات الاقتصادية خاصة في الجزائر

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع السياسات العالمية لقضايا المناخ
- الدافع في تحصيل مهارات البحث العلمي
- الميل لمعالجة هذا الموضوع الذي يندرج في هذا الفرع من فروع السياسات العامة.

المنهج المتبع:

تبعا لدراستنا هذه فقد استوجبت علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا من اجل وصف السياسات العالمية لقضايا المناخ من قوانين ودساتير ومعاهدات تخص الجانب المناخي وتحليل هذه العناصر.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي تواجه أي باحث ودارس هي قلة المراجع والمصادر وعدم توفرها وضيق الوقت حيث ان عامل الوقت مهم جدا في مثل هذه المواضيع حيث يتوجب البحث عن جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتحليلها يستوجب وقت.

خطة البحث:

بدأنا بمقدمة كتمهيد للدراسة وطرحنا فيها الاشكالية وأسباب اختيار الموضوع ومنهج الدراسة وصعوبات الدراسة.

الفصل التمهيدي: كان بعنوان قضايا المناخ حيث تطرقنا فيه الى مشكلات المناخ التي جعلت منه قضية لدول العالم لتتجند بسياساتها وقوانينها ومعاهداتها لهذه القضايا.

الفصل الأول: بعنوان السياسات العالمية لحماية لمناخ حيث تطرقنا فيه الى الاتفاقيات والقوانين والدساتير الدولية والعربية لحماية المناخ وسياسات دول العالم الرامية بهدف الحد من خطورة مشكلات المناخ وتأثيرته الاقتصادية العالمية.

الفصل الثاني: تمت عنونته بحالة الجزائر حيث تطرقنا فيه الى سياسات الجزائر في قضايا المناخ من دساتير وقوانين ومعاهدات وآفاق وحماية الاقتصاد من العوامل المناخية.

وأخيرا الخاتمة حيث عن استنتاج بحثنا وتوصيات دراستنا في هذا البحث ثم قائمة المراجع.

الفصل التمهيدي: قضايا للمناخ

الفصل التمهيدي: قضايا للمناخ

المناخ: عرف المناخ بأنه حالة جوية مركبة من تفاعل عدة عناصر أهمها درجة الحرارة والضغط الجوي والرياح والرطوبة ومظاهر التكاثف وتلك العناصر المختلفة والمتباينة من إقليم لآخر كما عرف بأنه حالة الجو السائدة في الأجهزة المستعملة لجمع معلومات عن مكان معين لفترة زمنية طويلة وقد عرفت الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، بأنه كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاته ومما تجدر الإشارة اليه أن الفقه المتخصص في مجال الجغرافية المناخية قد صنفه إلى عدة أنواع أهمها المناخ الحار والقاري والاستوائي والقطبي.

مشاكل المناخ:

لقد أصبحت مشكلة المناخ وتلوثه من المخاطر التي تحيط بالحياة البشرية وتسبب في اختلال التوازن في الكوكب كله، وبذلك أضحت حماية المناخ مسألة في غاية الاهتمام لمعظم دول العالم والمنظمات الدولية من جانب آخر، وبطبيعة الحال لابد من الوقوف على المسوغات الموجبة والتي تحتم التعاون بين الدول في مجال الحماية القانونية للمناخ إذ تتمثل بالآتي:

أولا) الأسباب الطبيعية

من المعروف أن البيئة عموما والمناخ خصوصا يتكون من عناصر أهمها الحرارة والرطوبة والأمطار وغيرها حيث تتفاعل فيما بينها ويرتبط أحدها بالآخر ارتباطا وثيقا فعلى سبيل المثال الأمطار تطال أكثر من دولة والظواهر المناخية تتعدى حدود الدول وليست خاصة بإحدى الدول[1]، ولذلك فإن الاضرار التي تصيب المناخ لا تنحصر في دولة معينة بل تمتد آثارها وتصيب اماكن عديدة لتبلغ في بعض الاحيان الآلاف من الكيلومترات من جانب آخر اثبتت الدراسات التي أجرتها الوكالات الدولية المتخصصة أن مشكلات تغير المناخ تكون ذات طابع دولي وليست محلية، ولذا فمن الواجب على جميع الدول توفير أفضل الوسائل وأنجعها لخلق مستوى عالي من الحماية لتلك الظواهر.[2]

[1] عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الاقليمية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص: 33.

[2] سمر الحافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص: 224.

يضاف إلى ما تقدم أن مكونات المناخ المتعددة لها تأثير متبادل فيما بينها حيث تتعرض إلى عدة تفاعلات وحسب قانون الفيزياء الطبيعية فتلوث الهواء يؤدي إلى تلوث الأمطار، وتفاعل تلك العناصر مع المياه والتي تؤدي بدورها إلى تلوث مصادر المياه في الكرة الأرضية، سواء أكانت البحار أو الانهار أو المحيطات وغيرها وتنتقل تلك الملوثات مكونات البيئة، وتؤدي إلى تلوث النباتات بصفة عامة.[1]

ثانيا) تضرر طبقة الأوزون:

الأوزون هي احدى الطبقات التي يتكون منها الجو ويشكل الاكسجين المؤلف من ثلاث ذرات (03) وتشكل هذه الطبقة نظاما واقيا يحيط بالكرة الأرضية ليكون واقيا من وصول الأشعة فوق البنفسجية والتي تعرض الطبيعة على الكوكب للانقراض ولها آثار ضارة على جميع المكونات الحية الموجودة على سطحها، ويشير العلماء المختصين إلى الخطر الناتج من تآكل هذه الطبقة في حالة لم تتسارع الجهود الدولية لحماية المناخ إذ تؤدي هذه الظاهرة إلى ازدياد درجات حرارة كوكب الأرض بمعدل يفوق الخمس درجات مما يؤدي إلى اختفاء دول كاملة من خريطة الكرة الأرضية وخصوصا في حالة ارتفاع درجات حرارة كلا من القطبين الشمالي والجنوبي، يهدد بإغراق مدن كاملة في أوروبا والتي من أبرزها مدينة لندن.[2]

ثالثا) الاحتباس الحراري:

تعد ظاهرة الاحتباس الحراري احدى الظواهر الطبيعية والتي لفتت المشرع الدولي والوطني إلى ضرورة حماية المناخ من التغير، وهي ظاهرة ترتبط بالطاقة الشمسية ومدى تأثيرها على مناخ الارض بصفة خاصة وتحقق تلك الظاهرة نتيجة لامتصاص الاشعة آتية من الشمس من قبل الغازات المحيطة بالكرة الأرضي، فتؤدي إلى تكوين الاحتباس الحراري والذي هو في الحقيقة ارتفاع غير طبيعي في درجات الحرارة عن مستوياتها الطبيعية، وتتجسد المظاهر السلبية لتلك الظاهرة في الارتفاع غير الطبيعي للحرارة عن معدلاتها العامة بنحو يضر بسلامة الكائنات الحية على سطح الكوكب[3]، وبذلك يشكل انتهاكا لقوانين الطبيعة التي وجدت على الأرض منذ آلاف السنين.[4]

---

[1] سهير ابرهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2014، ص: 203.

[2] عامر محمود طراف، اخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص:32.

[3] عبد القادر ورقية محمودي، حماية البيئة من التلوث وحقوق الانسان البيئية، لبنان، 2013، ص: 12.

[4] جاء في احدث تقارير علماء المناخ أن هناك سيناريو يهدد الكرة الارضية بكارثة بسبب الاحتباس الحراري

رابعا) العوامل الاقتصادية:

من المنطقى أن توجد علاقة وثيقة بين المناخ والتنمية الاقتصادية إذ يؤثر العامل الاقتصادي في مستوى الحماية القانونية المقررة للمناخ، وبالتالي فإن الاستخدام السيء للموارد الطبيعية[1]، وتجريف المساحات الخضراء دون تخطيط وتطبيق استراتيجية متكاملة تمزج بين العامل الاقتصادي وضرورة الحفاظ على المناخ، فالتوسع في مجال الصناعة يؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات السامة والتوسع في الزراعة دون تخطيط مسبق يؤدي الى نتائج سلبية أهمها استنفاذ كميات كبيرة من المياه الصالحة واستخدام كميات كبيرة من الاسمدة والمبيدات كل ذلك يؤدي إلى مشاكل اقتصادية تؤثر في نمو اقتصاد الدول[2] وتتجلى مظاهر عدم حماية المناخ نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية في الدول الاقل تطورا، وخصوصا دول العالم الثالث سواء في افريقيا او اسيا او امريكا الجنوبية، والتي تحاول ادخال اصلاحات اقتصادية في مسعى منها لتحسين مستويات النمو فيها، إلا أن تلك المساعي تتعارض مع مبدأ توفير مناخ سليم، فكثرة المصانع فيها يؤدي إلى حصول تناقض حقيقي بين مقومات التطور الاقتصادي وسلامة المناخ وبالتالي فإن استمرار التلوث يسبب في هجرة رأس الملي الاجنبي واضمحلال فرص الاستثمار في تلك الدول.[3]

خامسا) الحفاظ على التنوع الاحيائي

يقصد باتنوع الاحيائي المجموع الكلي للكائنات الحية الموجودة على سطح الكرة الأرضية، وفي المياه العذبة والبحار والمحيطات، كما يتضمن التنوع الاحيائي كل مكونات الطبيعة من مساحات خضراء وسهول وهضاب وتشمل كل أنواع النباتات وأصناف الحيوانات، ولذا فإن التنوع الاحيائي يساعد في تحقيق رفاهية الانسان، وعن دور المناخ في الحفاظ على ذلك التنوع فيمكن القول أن التنوع الاحيائي يرتبط بعلاقة طردية مع مكونات التنوع، فطالما هناك مناخ سليم وخالي من التلوث نستطيع عندها من الحفاظ على ذلك التنوع، وعن مدى خطورة الانشطة البشرية على التنوع البيولوجي، ان الدراسات التخصصية تشير إلى مسألة في بالغ الأهمية وهي أن جبنات الأرض وتنوعها الاحيائي هي نتاج ملايين السنين وان الفترة الماضية قد أدت إلى خسارة بعض ملامح التنوع نتيجة للأنشطة البشرية الضارة.[4]

---

[1] طاوسي فاطنة، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني، ص: 40.

[2] محمد نبهان سويلم، التلوث البيئي وسبل مواجهته، ص: 28.

[3] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مرجع سابق، ص: 206.

[4] عباس ابراهيم دشتي، الجوانب القانونية لتلوث البيئة البحرية بالنفط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الأردن، 2010، ص: 18.

سادسا) العامل التجاري:

ان لحماية المناخ دوراً هاما في تزايد النشاط التجاري حيث كشفت الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية المتخصصة أن مشاكل المناخ تتعدى في آثارها الدول الأقل تطورا إلى الدول الأكثر حداثة، ومن هذا المنطلق تضع الدول المتطورة قيودا على استيراد السلع من الدول النامية، التي لا تتقيد بالقواعد العامة لسلامة المناخ، أي الدول التي تزداد نسبة التلوث المناخي فيها، فعلى سبيل المثال تفرض سويسرا قواعد صارمة على المنتجات والسلع الواردة لها، حيث لا تسمح باستيراد تلك السلع إلا بعد تأكد السلطات فيها انها تتفق مع التشريعات الخاصة بالمناخ.[1]

[1] صلاح الدين عامر، مقدمات القانون الدولي للبيئة، القاهرة، 1982، ص: 90.

الفصل الأول: السياسات العالمية لقضايا المناخ

الفصل الأول: السياسات العالمية للمناخ

تمهيد:

حرص المشرع القانوني على المستوى الدولي على اطلاق مبادرات والقيام بجهود واسعة نحو حماية المناخ، ثم التقدم بعد ذلك لتفعيل آليات تلك الحماية، وهذه المبادرات قد تجسدت بالاتفاقيات الدولية اضافة إلى تبني تلك الجهود على المنظمات الدولية كمجلس الأمن الدولي، ولتسليط الضوء على الموصوف سوف نقوم بتقسيم هذ المبحث إلى مطلبين نخصص الأول منه لبيان حماية المناخ في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية ونختم الحديث في المجال الثاني دور بعض المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية في حماية المناخ.

المبحث الأول: حماية المناخ في ظل الاتفاقيات والمنظمات الدولية

تبلورت جهود المجتمع الدولي في حماية المناخ ومكافحة الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التلوث في منتصف الثمانينيات من القرن المنصرف، حيث لفتت الجهود الدولية إلى خطورة عدم تدارك اسباب انبعاث الغازات المؤدية إلى تلوث المناخ، واستشعارا للخطر اثمرت تلك عن ابرام اتفاقيات دولية بين الدول لحماية المناخ، ولبيان الموضوع سوف نتناوله في ثلاثة فروع نخصص الأول لبحث الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وندرس في الفرع الثاني بروتوكول كيوتو ونخصص الفرع الثالث لبيان اتفاقية باريس.

المطلب الأول: حماية المناخ في ظل المنظمات الدولية

في عام 1990 اوصت اللجنة المشكلة من قبل الأمم المتحدة بإبرام معاهد دولية[1] تعني بحماية المناخ لصالح الأجيال التي تعيش في الوقت الحاضر أو المستقبل، وأثمرت تلك المحاولات عن تبني مشروع الاتفاقية 9 ايار 1992 وتم بعد ذلك التاريخ فتح باب التوقيع عليها من قبل الدول التي تريد إبرامها في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة وبالفعل حققت تلك الاتفاقية أعلى نسبة من الدول الموقعة عليها، حيث وصل عدد الدول إلى مئة وستة وثمانين دولة، ومما تجدر آلية الاشارة أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ يستلزم عليها من قبل خمسين دولة بعد مرور مدة زمنية حدده المشرع بثلاثة أشهر.[2]

أولا) أن الهدف الأساس من هذه الاتفاقية

وحسب ما تنص عليه المادة (3) الفقرة 1 على أن تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة اجيال البشرية الحاضرة على أساس الأنصاف، ووفقا لمسؤوليتها المشتركة وقدرات كل منها، وينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والإشارة الضارة له.

ويشير البعض من الفقه القانوني الى مسألة التصدي لحماية المناخ قد أنشأ على أساس قدرة كل دولة فيقع التزام كبير على عاتق الدول الصناعية الأكثر تطورا كونها تمتلك امكانيات مالية كبيرة كما مقارنة

[1] عصام العطية، القانون االدولي العام، ط6، دار العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، 2006، ص: 105.

[2] احمد ابو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، بحث منشور في المجلة المصرية للقنون الدولي العام، العدد 49، 1993 ص: 87.

بالدول الاقل تطورا وهذا المبدأ يتفق مع مبدأ العدالة الدولية وذلك لكثرة انبعاثات الغازات المسببة للتلوث المناخي من تلك الدول.[1]

ثانيا) المسؤولية المشتركة:

تقررت تلك القاعدة حسب الفقرة الثانية والتي تضمنت النص على أن يولي الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة بالبلدان النامية، ولاسيما تلك المعرضة للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغيير المناخ وللأطراف ولاسيما الدول النامية الأطراف التي سيتعين عليها عبئا غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية، ولدى تحلينا لنص هذه الفقرة نلحظ حرص موقعي الاتفافية الإطارية على منح الدول الأقل تطورا الاهتمام الكامل فيما يتعلق بمستلزمات حماية المناخ، يضاف اليها الدول التي تتحمل اعباء استثنائية نتيجة لتلك الاتفاقية.

ثالثا) التدابير الوقائية:

نصت الفقرة (3) على أن تتخذ الاطراف تدابير وقائية لاستباق تغير المناخ أو الوقاية منه أو تقليلها إلى الحد الأدنى ولتخفيف من آثاره الضارة وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، يذهب البعض من الفقه في تحليله لنص هذه الفقرة أن المجتمع الدولي وعبر الدول الاطراف قد حرص على تكريس النهج الوقائي عن طريق منع الضرر قبل حدوثه وهذه تسمى بالحماية الوقائية وهي أنجح أساليب الحماية الدولية للمناخ، ولتطبيق الحماية الوقائية لابد من عدة شروط اهمها التزام الدول الاعضاء في الاتفاقية الاطارية بمنع انبعاثات الغازات السامة والمسببة للاحتباس الحراري والتلوث المناخي، وتساعد الحماية الوقائية في ايجاد مناخ سليم وخالي من التلوث.[2]

رابعا) تعزيز التنمية المستدامة:

نصت الفقرة الرابعة على أنه للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب، وينبغي أن تكون السياسات والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن النشاط البشري، وملائمة الظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية مع مراعاة أن التنمية

[1] مصطفى كمال طلبة، تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 17 2007، ص: 278.

[2] احمد ابو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، مصدر سابق، ص: 57.

الاقتصادية ضرورية لتدارك تغير المناخ، ونستاءل عن المقصود بالتنمية المستدامة؟ أورد الفقه عدة تعريفات للتنمية المستدامة نورد بعض منها فقد عرفت بأنها (عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال القادمة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي من الجيل الذي سبقه)[1] وعرفه آخر بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان.[2]

من جانب آخر فقد عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال اللاحقة وذلك بضمان اثبات رأس مال شامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن.[3]

ويمكن ان نعرف التنمية المستدامة بأنها عملية متكاملة تهدف الى التوفيق بين التنمية الاقتصادية الشاملة ومتطلبات البيئة الخالية من التلوث.

خامسا) تطوير التعاون الجماعي بين الدول:

نصت الفقرة 5 على ان تتعاون الأطراف فيما بينها لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية مستدامة لدى جميع الأطراف ولاسيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تداول مشاكل تغير المناخ وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة من جانب واحد وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقيد أو تجاهل للتجارة الدولية.

ويشير هذا المبدأ إلى سعي الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للإطار المناخي إلى تعزيز التعاون الجماعي بين الدول لتحقيق نظام اقتصادي متطور وينتج عن هذا النظام تحقيق التنمية المستدامة، يضاف إلى ما تقدم نلحظ حرص الأطراف في الاتفاقية على مبدأ المشاركة الجماعية في تحمل أعباء حماية المناخ بوصفه مسؤولية الجميع وأن مصير الإنسانية جمعاء يتوقف عليه، وتشترك في التعاون كل الدول بما فيها

[1] أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص: 175.

[2] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص: 112.

[3] صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004، ص: 20.

الدول المتقدمة اقتصاديا والدول الأقل تطورا وتتحمل الالتزامات المختلفة تبعا لقدراتها الاقتصادية وحسب ما تفرضه تلك الاتفافية.[1]

ومما تجدر الاشارة إليه ان الالتزام الدولي يعد انعكاسا لمدى التزام الدول الاعضاء فيه وتتجسد مظاهر التعاون الدولي في مجال حماية المناخ عبر عدة وسائل أهمها تبادل المعلومات بشأن التلوث المناخي وبيان مدى جدوى ونجاح الخطط التي تضعها الدول المعنية بشأن المناخ ودراسة نقل تجربة تلك الدولة إلى باقي الدول في حالة نجاحها يضاف إليها إخطار الدول الاخرى عن المشاكل والأخطار الناجمة عن الاحتباس الحراري والتلوث وتقديم المساعدات المالية للدول النامية ونقل الأجهزة المتطورة إليها.[2]

ويشير البعض من الفقه إلى الاتفاقية استخدمت مصطلح التعهدات بدل الالتزامات وهذا الأمر يتفق مع الطبيعة القانونية للمعاهدة وباستقراء نصوص تلك الاتفاقية نلحظ بأنها قد قسمت التعهدات على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويضم جميع الدول الأعضاء فيها سواء أكانت دول متطورة صناعيا أو أقل تطورا.

المستوى الثاني: وتسمى بالمرفق الأول وتشمل جميع الدول المتطورة صناعيا يضاف إليها الدول التي تنتمي إلى المنظومة الاشتراكية السابقة والتي تبنت الاقتصاد الحر حديثا.

المستوى الثالث: ويقتصر على الدول الصناعية الكبرى في العالم، وبالرجوع الى نص الفقرة الأولى من المادة 4 نجد أنها قد حددت مسؤوليات الأطراف في الاتفاقية بقولها "يقوم جميع الأطراف واضعين بعين الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة وإن كانت متباينة وأولياتهم وأهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيد الوطني والاقليمي وبما يلي وباستقراء تلك التعهدات نجد أن الاتفاقية قد تضمن:

1. النص على القيام بأعمال وقائية لخفض مسببات المؤدية إلى تغيير المناخ ومنع الآثار الضارة الناتجة عنه مع الآخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي لكل دولة طرف في الاتفاقية.

[1] حمد أبو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، مصدر سابق، ص: 55.

[2] سلافة عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في اتفاقية المناخ لعام 1992، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، 2003، ص: 74.

2. إن يحرص المشرع الوطني على تبني برامج التنمية للسياسات الخاصة بحماية المناخ وتشجيع الجهود المؤدية إلى تطور النظام الاقتصادي.
3. تطوير التعاون التكنولوجي والتقني بين كافة الدول لتحقيق مناخ سليم وتخفيف انبعاثات الغازات المسببة للتلوث من جميع القطاعات سواء أكانت الطاقة أو المواصلات أو الزراعة أو الغابات وغيرها.
4. اشعار كافة الدول إلى خطورة التغير المناخي وخلق ثقافة عامة لدى كل الشعوب لأجل معرفة الأفعال التي تؤثر على سلامة المناخ.

وبشأن مسؤوليات الدول الأطراف في الاتفاقية نلحظ إن دول المرفق الأول أي الدول الصناعية والدول الاشتراكية سابقا والمحولة الى اقتصاد السوق يقع عليها الدور القيادي في الحد من مشكلة التغيير المناخي إذ أوجبت عليها الفقرة الثانية من المادة الرابعة تبنى سيسات وإجراءات بشأن المناخ الهدف منها جعل الانبعاثات الغازية بالمستوى لنفسه في العام 1990، أما الدول المحولة إلى الاقتصاد الحر فإن الاتفاقية قد منحتها أقصى درجات المرونة في اختيار الفترة الزمنية التي تناسبها بعد العام 1990 بشأن مستويات الانبعاث بعيدا عن الظروف السياسية والاقتصادية القائمة فيها، أما دول المرفق الثاني والتي تضم الدول الصناعية الكبرى فإن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة قد حدد مسؤوليتها بصورة مفصلة إذ تتعهد تلك الدول بتقديم المساعدات المطلوبة إلى الدول النامية والتي تشمل الدعم المالي أي تمويل الأنشطة التي تساعد في حماية المناخ، يضاف إليها نقل الأجهزة والتكنولوجيا المتطورة لها والاستفادة من التشريعات التي ساهمت في تقليل انبعاث الغازات السامة ونقل تجربتها في هذا المجال إلى الدول النامية.[1]

أما في يونيو 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في "ري ودي جانيرو" في البرازيل، وكان تجمعا دوليا غي مسبوق لممثلي أكثر من 170 بلدا ومنطقة،[2] في العالم حضره أكثر من مئة رئيس دولة

[1] أحمد ابو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، مرجع سابق، ص: 56.

[2] الجهود العالمية لمحاربة تغير المناخ، من ري ودي جانيرو لكوبنغاهن، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، نشرت بتاريخ 2009/12/07، شوهد في: 2022/05/04.

وحكومة، ومن بين أهم النتائج التي تمخضت عنه توقيع اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992، وجدول ما يعرف بأعمال القرن 21 وإحداث لجنة التنمية المستدامة.[1]

تعد مشكلة تغير المناخ من المشكلات الدولية الحديثة نسبياص في تاريخ المجتمعات البشرية، وهذا بعد أن اتضح جليا بأن أثر المساس بالتوازن البيئي الطبيعي لا ينحصر في مجال معين بل يمتد أثره وخطره إلى مجالات عديدة أخرى، فباختلاله تختل الظواهر الطبيعية وتصبح عاتية ومدمرة.

نتيجة لهذا أخذ البعد الدولي لموضوع حماية المناخ مداه وازداد الاهتمام الدولي به، إذ أصبح موضوع تغير المناخ اليوم موضع الساعة، ومحل اهتمام دولي، فشعوب العالم اليوم تتصايح خوفاً وهلعاً، والمؤسسات العلمية والتقنية تزداد أبحاثا ودراسات ومنظمات حماية البيئة والمناخ تتسارع في إبرام البروتوكولات والاتفاقيات لتحقيق برامج البيئة النظيفة الخالية من الكربون والتنمية المستدامة على كوكب الأرض للحد أو التخفيف من الأسباب المؤدية الى الاحتباس الحراري والتغير المناخي، فانعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية التي خرجت بجملة من التصويات والإعلانات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن المناخ، وانطلاقاً من هذا الأمر فقد أصبحت المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية تلعب دوراً نشيطا على الصعيد الدولي كونها تهدف دائماً إلى خلق اتصال فعال بين الأفراد والجماعات والمؤسسات على المستوى الدولي، كما أصبح النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف في التنظيمات المؤسساتية الدولية لتأكيد مصداقيتها لأنها الطرف الجدير بالاهتمام وبها يتم قياس الموقف الشعبي في التجمعات العالمية، وتقول الباحثة "وافي حاجة" من جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم الجزائر:

"تعمل المنظمات البيئية غير الحكومية على درء مشاكل البيئة وتباين انعكاساتها من خلال مساهماتها في نشر الوعي البيئي، وكذا مشاركتها في كفالة وضمان حق الأجيال اللاحقة في التمتع ببيئة ملائمة وموارد متاحة".

كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات وإجراء البحوث والتحليل وتعبئة الناس لآليات واتفاقيات الأمم المتحدة لحماية المناخ، وبالتالي حماية الإنسان والطبيعة، ومن المفرح

[1] هي لجنة مفتوحة في وجه المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة، من مهامها الأساسية مراقبة التطورات الحاصلة في أنشطة اعمال القرن 21، والحث على ادماج الأهداف البيئية ضمن منظومة الأمم المتحدة ومن أهم المحاور التي تهتم بها نذكر مثلا: الاستدامة، والموارد والآليات التمويلية، والتربية، والعلم، ونقل تكنولوجيا الايكولوجيا، وآليات اتخاذ القرارات.

أيضا وجود العديد من الشباب العرب في تلك المنظمات ولهم أدوار مهمة ورئيسية في متابعة سير المفاوضات للخروج بنتائج جيدة تخدم تطلعات الشعوب بمناخ آمن، فعلى سبيل المثال نذكر منظمة "Climate Tracker" تعتبر هذه المنظمات الغير حكومية كشبكة دولية تضم أكثر من 6000 شاب وشابة في 150 دولة حول العالم، تعمل على زيادة الوعي البيئي عن طريق تدريب الشباب حول كيفية الكتابة عن التغير المناخي وآثاره السلبية على مستقبل الحياة على كوكب الارض كما تهتم بالقضايا البيئية الأخرى، وقالت "لينة ياسين" مسؤولة برامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تلك المنظمة:

"Climate Tracker" تقوم سنويا بتكوين فريق يتكون من 10 أشخاص أو أكثر من دول مختلفة لحضور مؤتمر قمة المناخ الدولية المعروف باسم (COP) حيث أنه يقوم هذا الفريق بتغطية أحداث المؤتمر وكتابة المقالات في بلدانهم ونشرها في وسائل إعلام مختلفة لزيادة المعرفة الشعبية عن مؤتمرات المناخ وأهميتها.

رغم القلق الشعبي الدولي من خطورة تغير المناخ وتأثيره المباشر على أمن وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ورغم وجود منظمات المجتمع المدني البيئية العاملة في المنظمة العربية إلا أن الوعي العربي لا يزال مغيباً وأن الشعور بالمسؤولية حيال تلك القضايا لم يأخذ الأولوية لحد الآن وحين سئُلت الأستاذة "صفا الجيوسي" رئيس حملة المناخ والطاقة عن سبب قلة الوعي والاهتمام العربي بقضايا البيئة والمناخ على الرغم من أن المنطقة العربية من مناطق العالم المتأثرة بتغير المناخ، أجابت قائلة:

"إن المواطن العربي قد اعتاد على الإسراف في الموارد دون مبالاة رغم جميع الدراسات التي تشير إلا أن أغلب بلدان المنطقة العربية ستواجه موجات جفاف شديدة وندرة في المياه وارتفاع في درجات الحرارة، وينبغي التكيف مع هذا الوضع".

وأضافت الجيوسي:

"إن السياسات العربية كانت تشجع الناس على الإسراف لأن أغلب الموارد تكون مدعومة من قبل الدولة وبالتالي لن يكون هناك حس بالمسؤولية أو شعور بالخطر.

وربما يعود السبب في ذلك أيضا إلى المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية المتكررة التي شغلت المواطن العربي عن الاهتمام والالتفات لقضايا البيئة معتبرين أن الأولوية لأمنهم وقوتهم اليومي.

المطلب الثاني: حماية المناخ في ظل الاتفاقيات الدولية

يشكل بروتوكول "كيوتو" والذي وقعت عليه 195 دولة في اليابان عام 1997 انطلاقة حقيقية في الجهود الدولية المشتركة لحماية المناخ، إذ أرسى هذا الاتفاق الآليات الفعالة لتنفيذ ما اتفق عليه في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ لعام 1992، ويشير البعض من الفقه إلى العلة من إبرام هذا الاتفاق يكمن في اتفاقية الاطار تحتوي في أغلبها على المبادئ والتعهدات أكثر من الالتزامات الواجب القيام بها من قبل الدول الأعضاء في تحقيق الهدف ألا وهو حماية المناخ من التلوث[1]، من الجدير بالذكر أن اتفاق "كيوتو" قد دخل حيز النفاذ في العام 2005 بعد تصديق 55 دولة على إحكامه[2]، ويرى البعض من الفقه إلى أن اقبال العدد الأكبر من الدول على التصديق على أحكام تلك الاتفاقية استشعارا منه إلى معالجة الخلل أو القصور في الاتفاقية الإطارية لعام 1992 وتفعيل الإطار التنفيذي للجهود الدولية لمحاربة التلوث المناخي.[3]

وبشأن الالتزامات الواردة في البروتوكول نلحظ بأن الاتفاق قد قسمها إلى مجموعتين وهما:

المجموعة الأولى: الالتزامات العامة وتشمل جميع الدول الأطراف الموقعة عليها دون تميز بين الدول المتطورة ودول العالم الثالث وتتمثل تلك الالتزامات في:

1. الحفاظ على المستودعات الخاصة باستيعاب غازات الاحتباس الحراري والعمل على امتصاصها من قبل المساحات الخضراء والغابات؛
2. العمل على تطوير النظم والمناهج الخاصة بالتعليم والتي تعني بالحفاظ على سلامة المناخ؛

[1] احمد دسوقي، نمط الإدارة لتولية قضايا البيئة وقضية التغير المناخ، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص: 219.

[2] سهير ابراهيم حاجي الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 535.

[3] عدنان عباس النقيب، الحماية القانونية لوقف ظاهرة الاحتباس الحراري، مجلة الدراسات القانونية، بيت الحكمة بغداد، العدد 22، 2013 ص:75.

3. التركيز على الظواهر السلبية الناتجة عن الاحتباس الحراري والأضرار التي تتولد عنه سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي.[1]

المجموعة الثانية: الالتزامات الخاصة بالدول الصناعية الكبرى

وتتمثل تلك في قيام 38 دولة بتخفيض نسبة انبعاث الغازات المكونة لظاهرة الدفء المناخي وبنسب متفاوتة بين تلك الدول على أن يكون ذلك التخفيض وفق مدة زمنية محددة بين العام 2008 و2012، وتشير التقارير إلى أن خفض الاتحاد الأوروبي لتلك الغازات بنسبة 8% مقارنة بمستوى الغازات الدفيئة المنبعثة عام 1990 وتلك الغازات تشمل (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النتروجين، مع ثلاثة مركبات فلورية وهي PFCs- SF6 – HFCs).

كما حدد الاتفاق نسبة الواجب القيام بتخفيضها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـ 07% واليابان 6% واستراليا 8% وايسلندا 10%[2] يضاف إلى ما تقدم فإن الاتفاق قد فرض التزامات اخرى على الدول المتقدمة صناعيا وحسب ما تضمنته المادة 3 الفقرة 2 بقولها:

1. أن تقوم الدول المتقدمة بتحمل أعباء وتكاليف البحث العلمي والتطوير لأجل اكتشاف مصادر حديثة للطاقة والتي لا تنتج عنها أضرار كبيرة بالبيئة.
2. الايقاف التدريجي والمرحلي للحوافز الضريبية والإعلانات التي تتعارض مع اهداف الاتفاق في جميع قطاعات الغازات المسببة للتلوث المناخي.
3. المساهمة في تمويل التكنولوجيا المتطورة الأقل ضررا بالمناخ ونقلها الى الدول الاقل تطورا.
4. تقديم المساعدات اللازمة للدولة العالم الثالث لمواجهة التغيرات المناخية الحاصلة فيها .
5. وضع برامج مشتركة مع دول العالم الثالث لغرض خفض الغازات الدفيئة مع الأخذ بعين الاعتبار الأعباء الاقتصادية لتلك العملية.[3]

[1] نرمين السعدي، بروتوكول كويتو وازنة تغير المناخ، مرجع سابق، ص: 207.
[2] ايوب ابو دية، فلسفة البيئة، مرجع سابق، ص: 140.
[3] سعد سالم، التنظيم القانوني لتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، مرجع سابق، ص: 34.

وبخصوص الآليات المرنة في البروتوكول نلحظ بأنه قد راعى عملية خفض انبعاث الغازات مع التكلفة الاقتصادية لأن الهدف من تلك الآليات هو تحقيق مناخ سليم وبأقل الخسائر الممكنة من الجانب الاقتصادي، يضاف إليه تمكين الدول الأطراف من أداء الالتزامات الواجبة عليها والتي تتوافق مع التشريعات والخطط الداخلية لها، وهذه الآليات.

أولا) آلية التنمية النظيفة:

أوجد بروتوكول "كيوتو" آلية فعالة سميت بآلية التنمية النظيفة لغرض مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الاتفاق والمتضمن خفض انبعاثات الغازات الى الحد المقرر لها، وبالتالي فإن آلية التنمية النظية تحقق مصالح كل الدول سواء المتطورة منها أو الأقل تطوراً وتتحقق تلك العملية عبر زيادة نسب الاستثمار الأجنبي، وتشير التقارير الدولية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مركز الصدارة في دول العالم في الالتزام بمبدأ التنمية النظيفة.[1]

ثانيا) آلية تجارة الانبعاثات: تربط هذه الآلية ارتباطا وثيقا بالنشاط التجاري وصلته بالموضوع المناخ، وتساعد هذه الطريقة الأطراف التي تخفض عمليا من نسبة انبعاث الغازات المسببة للتلوث على الاستفادة من النسبة التي تتجاوز الخفض المقرر، كذلك يسمح لها البروتوكول بالإتجار بها للتعويض عن الانبعاثات المنطلقة من مصادر أخرى، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق قد أجاز هذه الآلية على كل المستويات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لكن أهم ما يميز هذه الآلية أن البروتوكول قد قصرها على الدول الصناعية الكبرى دون الدول الأقل تطوراً حيث أجاز لها شراء وحدات خفض الانبعاثات فيما بينها.[2]

ثالثا) التنفيذ المشترك:

استحدث بروتوكول "كيوتو" آلية جديدة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري اسماها بآلية التنفيذ المشترك وطبقا لهذه الآلية فإنه أجاز لكل دولة أدرجت في المرفق الأول منه أن ينقل إلى أي طرف آخر أو ينقل إليه

[1] جاء في تقرير مؤسسة The climate Trust أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت وحدها بخفض ما مقداره 4 ملايين طن من الكربون حتى نهاية العام 2005، وهذه يدل على إمكانيات هائلة التزمت بها الولايات المتحدة باتفاقية كيوتو لعام 1997 فالعالم حسب تقرير هذه اللجنة سيكون أفضل بكثير نحو مناخ خالي من التلوث لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي السبب الأكبر للتلوث المناخي في العالم لمزيد من التفاصيل، د، أيوب أبو ديه، فلسفة البيئة، مصدر سابق ص: 143.

[2] سهير ابراهيم حاجم الهيتي ، مصدر سابق، ص: 539.

من قبل الجانب الآخر وحدات خفض الانبعاثات البشرية المسببة للاحتباس الحراري ويهدف من ذلك إلى وفاء كل طرف بالتزاماته وتقليل مستوى الانبعاثات المسببة للتلوث[1]، وتساعد إليه التنفيذ المشترك على تجسيد التعاون الدولي الجماعي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتخفيض مستويات التلوث المناخي وخصوصا أن المشكلة تكون عابرة للحدود ولا تقف عن مستوى بعض الدول[2]، واشترطت آلية التنفيذ المشترك توافر عدة أمور أهمها:

1. أن يحظى مشروع خفض الغازات الدفيئة من قبل الدول المعنية؛
2. أن تؤدي الآلية إلى خفض في الانبعاثات أو تعزيزه لإزالتها عن طريق الامتصاص المنظم لها؛
3. لا يحق لأي طرف الحصول على وحدات خفض للانبعاثات إذا لم يوفي بالواجبات المفروضة عليه وفق المادتين الخامسة والسابعة من البروتوكول؛
4. أن يراعي مبدأ التكامل بين عملية الحصول على الأجهزة الخاصة بالخفض والإجراءات الوطنية المتعلقة بحماية المناخ؛[3]

ومن الجدير بالذكر أن آلية التنفيذ المشترك يتحقق فقط بين الأطراف الواردة في المرفق الأول أي الدول المتطورة، لذا فإن جانب من الفقه قد انتقد هذه الآلية واستند إلى عدة أسانيد أهمها أن التجارة الخاصة بالانبعاثات لا تحقق عادة مناخ خالي من التلوث كما أن هذه الآلية لا تقوم على مبدأ المساواة والعدالة في بعض المواضيع وبالتالي تبقى مسألة التباين بين الدول الفقيرة والغنية أهم معوقات نجاح هذه الآلية كون أن الدول الغنية تمتلك عدة خيارات في مجال اختيار الآلية الرخيصة نسبيا وهذا الخيار لا يتوافر على مستوى الدول النامية.[4]

[1] بشير الكبيسي، الحماية الدولية للغلاف الجوي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2006، ص: 121.

[2] أنطوان بوفيه، حماية البيئة الطبيعية في فترة النزاع المسلح، بحث منشور في كتاب دراسات القانون الدولي الانساني ط1 دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص: 193.

[3] سعيد سالم، التنظيم القانوني لتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة، مرجع سابق، ص: 35.

[4] أحمد أبو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، مرجع سابق، ص: 56.

المبحث الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدول العربية والأجنبية

انتقلت جهود حماية المناخ من الإطار الدولي إلى الاطار الداخلي للدول عبر تبني الدساتير الوطنية لآليات الحماية ومن هذا المنطلق نلحظ أن الدساتير الحديثة باستثناء الدستور التونسي قد أفردت في صلب وثائقها نصوصا تتعلق بحماية البيئة بصفة عامة والذي يعد المناخ جزءا منها، سواء على مستوى الدول العربية او الاجنبية، ولبيان الموضوع سوف نتناوله في مطلبين نخصص الأول منه لبحث التنظيم الدستوري لحماية المناخ ونختم الحديث في المطلب الثاني عن دور القضاء الوطني في حماية المناخ.

إن فلسفة المشرع الدستوري في حماية المناخ تكمن في النصوص الواردة في الوثائق الدستورية، إذ تحتل التشريعات الدستورية رأس الهرم القانوني بالنسبة لبقية التشريعات القانونية حيث يتولى المشرع وضع الإطار العام للحماية لتتولى بعدها السلطة المختصة بالتشريع إعداد القوانين اللازمة لوضع آليات الحماية القانونية للمناخ موضع التنفيذ.

المطلب الأول: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير العربية

حرص البعض من واضعي الدساتير العربية على إيراد نصوصا في صلب الوثيقة الدستورية لتنظيم موضوع الحماية القانونية للمناخ ومن هذا المنطلق نلحظ أن الدستور الجزائري المعدل في العام 2016 قد نص في المادة 68 على أنه للمواطنين الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.

وخصص الدستور المغربي لعام 2011 الفصل 31 منه لحماية المناخ حيث نص على أن تعمل الدولة والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

ويعد الدستور التونسي لعام 2014 من أول الدساتير العربية التي تشير صراحة إلى حماية المناخ إذ تكتفي بقية الدساتير بالإشارة إلى حماية البيئة والتي يعد المناخ احدى مكوناتها، حيث نصت ديباجة الدستور على تنظيم تلك الحماية بنصها على أنه، ووعيا بضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على البيئة السليمة بما يضمن استدامة موادنا الطبيعية واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، وتحقيقا لإرادة

الشعب في أن يكون صانعا لتاريخه مؤمنا بأن العلم والعمل والإبداع قيم انسانية سامية، ساعيا إلى الريادة متطلعا إلى الاضافة الحضارية، وذلك على أساس استقلال القرار الوطني والسلم العالمية والتضامن الانساني.

وينص الفصل 45 من الدستور على أن تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي.

أما الدستور المصري لعام 2014 فقد أشار في المادة 46 إلى أن لكل شخص الحق في بيئة صحية وسليمة وحمايتها واجب وطني وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وبشأن موقف دستور جمهورية العراق لعام 2005 من حماية المناخ نلحظ بأن المشرع الدستوري العراقي قد خصص المادة 33 لهذا الموضوع إذ نص:

أولا) منه على أنه لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة؛

ثانيا) تلتزم الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها.

وفي العام 2009 أقر مجلس النواب العراقي قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 حيث أشار في المادة 01 على الهدف من تشريع القانون بالنص على ان يهدف القانون إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال وبالرغم من النص الدستوري والتشريعات الخاصة بحماية المناخ في العراق إلا أن التطبيق الواقعي يشير إلى تزايد التغيير المناخي في العراق حيث أشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة عبر بعثتها إلى العراق حيث أكدت أن العراق يواجه مشاكل حقيقة تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة عن مستواها الطبيعي مما يشكل خطرا محدقا بحياة الأشخاص القاطنين في تلك المناطق.[1]

[1] جاء في تقرير الأمم المتحدة على لسان الدكتور "خوان كلوس" الامين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنه ينبغي تنفيذ عمليات الوقاية من خلال تحسين التخطيط الحضري ونظام البناء بحيث تتم حماية سكان المدينة إلى اقصى حد ممكن ضد الكوارث، وبخاصة للشرائح الأكثر فقرا مبينا أن تحسين التخطيط الحضري يمكن أن يساهم في مساعدة المدن على الحد من الآثار السلبية المؤثرة على البيئة من خلال تقليل انبعاثات الكربون.

المطلب الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير الأجنبية

من خلال عرض الدساتير الأجنبية وموقفها من حماية المناخ نلحظ أن الدستور النرويجي الصادر في العام 1914 والمعدل في 2014 قد نص في المادة (112) منه على أنه لكل شخص الحق في بيئة تفضي إلى الصحة وإلى محيط طبيعي يتم فيه الاحتفاظ بالإنتاجية والتنوع كما ينبغي استغلال الموارد الطبيعية على أساس المعايير والمحاذير وسائل الاعتبارات الشاملة طويلة الأمد بحيث يتم الحفاظ على هذا الحق وصونه للأجيال القادمة كما يتعين على سلطات الدولة اصدار المزيد من الأحكام لضمان تنفيذ هذه القوانين.

والدستور الارجنتيني لعام 1996 قد نص في المادة 41 على أن يتمتع جميع السكان في بيئة صحية ومتوازنة مناسبة للتنمية البشرية بحيث تلبي الأنشطة الانتاجية الحالية دون التأثير على احتياجات الاجيال القادمة ويكون من واجب الكل حماية البيئة كما يمنع دخول النفايات الخطرة أو التي يحتمل خطورتها والمواد الاشعاعية إلى الاراضي الوطنية.

واكتفى القانون الأساسي الألماني لعام 1949 بإشارة عامة وردت ضمن الحقوق وتتضمن الحق للأفراد في بيئة سليمة، وجاء في الدستور الهندي لعام 1949 ليعزز هذه الحماية اذ استهلته المادة 48 بعنوان حماية البيئة وتحسينها وصون الغابات والحيوانات والنباتات البرية في البلد.

أما الدستور البرتغالي لعام 1975 فقد نص في المادة (1/66) على أن لكل شخص الحق في بيئة انسانية سليمة ومتوازنة، والدستور الاسباني لعام 1978 في المادة 1/45 قد اشار الى أنه للجميع الحق في التمتع ببيئة ملائمة لتنمية الشخص وكذلك الواجب في صيانتها، كما نصت المادة (33) من دستور جمهورية كوريا لعام 1978 على أنه لكل المواطنين الحق في العيش في بيئة نظيفة وعلى الدول وكل المواطنين حماية البيئة.

أما الدستور الفنلندي لعام 1999 فقد نص في المادة 20 منه على أن تعمل الدولة على أن تكفل لكل فرد الحق في بيئة سليمة وإمكانية المشاركة في القرارات المتعلقة في البيئة كذلك الدستور اليوناني قد نص في المادة 24 منه على أن حماية البيئة الطبيعية والثقافية تشكل التزاما على الدولة وحق لكل فرد وتلتزم الدولة من أجل المحافظة عليها باتخاذ الاجراءات الخاصة الوقائية منها تحسين نوعية الحياة للشعب، وحماية وزيادة الموروث الثقافي ويشير البعض من الفقه الدستوري أن الدستور اليوناني قد جعل مسألة حماية المناخ

من أهم التزامات السلطات العامة في الدولة ومنحت الحق للمواطنين في الدفاع اساسيات الطبيعية، يضاف إليه حرص المشرع على إصدار التشريعات المناسبة لوضع النص الدستوري موضع التنفيذ بوصفه قاعدة قانونية ملزمة وليس نصا توجيهياً.[1]

أما الدستور السويدي لعام 1976 فقد أشار في المادة 15 على أن يكون من حق الجميع التمتع بالبيئة الطبيعية وفقا لحق التمتع العام بالرغم من الأحكام المذكورة آنفا أما الدستور البرازيلي النافذ فقد خصص الفصل السادس منه للحماية وجاء بعنوان البيئة واستهلته المادة 225 بقولها أنه للجميع الحق في التمتع ببيئة متوازنة إيكولوجيا وهي بيئة تمثل أصلا من الأصول الخاضعة للاستخدام المشترك وأمرا جوهريا لنوعية حياة صحية ويقع على كل من الحكومة والمجتمع واجب الدفاع عن تلك البيئة والحفاظ عليها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

كما نصت المادة 8 الفقرة أ من الدستور التركي لعام 1982 لكل فرد الحق في أن يحيا في ظل بيئة صحية متوازنة، ويقع على الدولة والمواطنين واجب تحسين البيئة الطبيعية ومنع التلوث البيئي.

وخصص المشرع الدستوري السويسري القسم الرابع من دستور عام 1999 لتنظيم الموضوع حيث جاء بعنوان البيئة والتخطيط العمراني واستهلته المادة 73 بعنوان التنمية المستدامة حيث نصت على أن يسعى الاتحاد والمقاطعات لتوفير علاقة دائمة ومستدامة بين الطبيعة وقدرتها على التجدد من ناحية واستخدامها بواسطة الإنسان من ناحية أخرى أما المادة 74 فقد جاءت بعنوان حماية البيئة حيث نصت الفقرة 1 على أن يصدر الاتحاد التشريعات لحماية الانسان وبيئته الطبيعية من التعديات الضارة او المضايقة والفقرة 2 نصت على أن يعمل الاتحاد على تدارك هذه التعديات، على أن يتحمل المتعدي تكاليف الوقاية والإصلاح، أما الفقرة 3 فقد نصت على أن المقاطعات مسؤولة عن تطبيق التشريعات الاتحادية طالما أن القانون لا يحتفظ بالتطبيق للاتحاد.

ويرى البعض من الفقه الدستوري السويسري أن إرادة المشرع هناك هي في مسايرة الجهود الدولية لحماية المناخ من التلوث وجعلت مسألة التنمية المستدامة قائمة على التعاون بين الاتحاد والمقاطعات يضاف إلى ما تقدم أن الحماية المقررة للمناخ تساعد على إعادة التوازن المختل إلى نصابه الطبيعي بين مراكز المدن

[1] احمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مصدر سابق، ص: 49.

والضواحي حيث تشير التقارير الحكومية والأهلية الى أن التلوث يسبب مشاكل عديدة في ميدان الاقتصاد والصحة العامة.[1]

[1] Wolf Linder, Swiss Democracy Possible Solution to conflict, Multicultural Societies, 3rd Edition, University of Bern, 2013, p: 176-177.

الفصل الثاني: تأثير قضايا المناخ على الاقتصاد

الفصل الثاني: تأثير قضايا المناخ على الاقتصاد

تمهيد:

نقلت الثورة الصناعية حياة معظم السكان من الفقر والعوز والمرض، إلى حياة الرفاهية والبحبوحة والعمر المديد، ذلك بفعل القيمة المضافة التي أدخلتها الآلة إلى عملية الإنتاج الذي تطور بدوره بفعل العلم والابتكار إلى ثرواتٍ خيالية. لكن ثمن ذلك كان باهظاً جداً لم يلحظه الاقتصاد الخطر البيئي الوجودي، واقتصاد المناخ، الذي هو قيد التبلور، يهدف بواسطة العلم والابتكار من جديد، إلى التوفيق بين التقدُّم الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

المبحث الاول: الاقتصاد العالمي وقضية المناخ

مع انطلاق الثورة الصناعية، نشأت ظاهرتان أساسيتان: الأولى هي أن السوق أصبح محور النشاط الاقتصادي ومعظم النشاطات الأخرى كذلك. والثانية هي أن الاعتماد الكثيف على الفحم الحجري كمصدر أساسي للطاقة، هيأ الظروف للدخول إلى ما يسميه بعض العلماء عصر هيمنة الإنسان على الطبيعة.

المطلب الأول: الاضرار البيئية خارج الحسابات الاقتصادية

تطلَّب توسع السوق وتنوُّع الإنتاج وتبادل السلع المصنعة على نطاقٍ واسعٍ، علم اقتصادٍ يحلل وينظم ذلك.

ويعبّر عن ذلك ما حصل خلال انطلاقة الثورة الصناعية عندما اجتمع وزير المالية الفرنسي بمجموعة من كبار رجال الأعمال وسألهم: ''أيها السادة، كيف يمكن للحكومة الفرنسية مساعدتكم؟''، أجابه الحاضرون بالجملة الشهيرة''laissez faire'' دعه يعمل، أي ''لا تتدخلوا في شؤوننا''.[1]

بعد ذلك بفترة، شرح آدم سميث هذا المنطق الذي كان معمولاً به، في كتابه الكلاسيكي الشهير ''ثروة الأمم''، 1766م داعياً الحكومات إلى عدم التدخل في الاقتصاد بأي شكل لأنها تعيق الكفاءة والإنتاج من دون مبرر. وأشار إلى أن قوى العرض والطلب تجعل السوق ينظِّم نفسه بنفسه، وأن مستويات الأسعار والأجور والعمال تعدل نفسها تلقائياً عن طريق هذه ''اليد الخفية.[2]

منذ ذلك الحين وحتى الربع الأخير من القرن العشرين لم يُعر أحد من أصحاب القرار أيّ اهتمام لتأثير التغيرات المناخية على الاقتصاد. لكن تزايد الكوارث الطبيعية الناتجة عنها، واعتبار أن الإنسان وأعماله هي المسؤولة إلى حد كبير عن ذلك، فرضت قناعةً بأن هناك أضراراً يجب أن يتم حسابها في أبواب تكلفة

[1] طارق شاتيلا، ولادة علم جديد ...اقتصاد المناخ، مجلة ثقافية الكترونية، 2019، موقع القافلة دوت كوم، تاريخ الاطلاع: 2022/05/08.
[2] المرجع نفسه.

الإنتاج. لكن هذه المتغيرات هي جديدة نسبياً على علم الاقتصاد، لم تلحظها النظريات والنماذج التقليدية الراسخة منذ قرنين ونصف القرن

فعلى صعيد الاقتصاد الجزئي المتعلق بخيارات المنتجين والمستهلكين إزاء التوازن بين موارد محدودة وحاجات متعاظمة، لا يستطيع اقتصاد السوق القائم على مبدأ المنافسة الحرة واليد الخفية أن يفرض، على المتبارين الاقتصاديين ورجال الأعمال، الأخذ بعين الاعتبار هذا الضرر.

فلمواكبة من المنافسة في السوق والبقاء والاستمرار، يضطر المنتج الفرد أو الشركة والمؤسسة، أن يتغاضى عن هذه التكلفة الإضافية غير الملموسة بالنسبة له عند اتخاذ قراره المرتكز على معادلة التكلفة مقابل الفائدة. أما هَمُّ المستهلك الأساسي فهو تحقيق أقصى قدر من الإشباع بما يملك من موارد، ولا تعنيه هذه التكلفة الإضافية المتضمَنة افتراضياً في تكلفة السلعة أو الخدمة[1].

أما على صعيد الاقتصاد الكلي المتعلق بالتراكم العام للنشاطات الاقتصادية وخياراتها، فإن إطلاق غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، يمثل عوامل سلبيةً من خارج الدورة الاقتصادية للبلد المعني، ومن ثم لا ينعكس ذلك في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، في كافة الدول.

إن البحث عن معادلات أخرى تجعل آليات اقتصاد السوق لا تتعارض مع تدابير الحد من الإضرار بالبيئة، هو ما يرنو إليه اقتصاد المناخ.

1) تغير المناخ عبء اقتصادي:

بدا واضحا أن الطقس يزداد تطرفا وحدة، فمن الأعاصير المهلكة في الولايات المتحدة والكاريبي إلى حرائق الغابات المستعرة في كاليفورنيا والفيضانات المدمرة في الهند أصبح للظواهر الجوية المتطرفة تكلفة إنسانية واقتصادية باهظة.

[1] طارق شاتيلا، ولادة علم جديد ...اقتصاد المناخ، مرجع سابق.

ومع كل مرة تؤدي فيها ظاهرة جوية متطرفة إلى خسارة فادحة في الممتلكات والأرواح، تسجل كارثة طبيعية جديدة. وتشكل الكوارث الطبيعية خطرا بالغ الأهمية للبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض، لأنها يمكن أن تقضي بسرعة على نسبة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي

2) قوى الطبيعة:

بين عامي 1990 و2014، كان عدد الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية أكثر من ثمانية آلاف كارثة وكانت الفيضانات والأعاصير والأوبئة هي الأكثر شيوعا. وفي عينة من 228 بلدا وإقليما، نظرنا إلى العلاقة التاريخية بين حدوث كل نوع من الكوارث الطبيعية المرتبطة بالأحوال الجوية كالتي تتسبب فيها الأعاصير أو الفيضانات أو حرائق الغابات وأنماط الطقس الشهرية على مدار الـ 25 عاما الماضية.

المطلب الثاني: تأثيرات قضايا المناخ على الاقتصاد العالمي

هناك إجماع إجماع بين معظم العلماء حول العالم، أن هناك أدلة علمية حاسمةً تشير إلى تغيرات مناخية عالمية خطيرة تهدد الحياة على الأرض وتتطلب استجابةً عالمية مُلِحَة.

والجانب الأخطر في تغير المناخ هو مسألة تراكم الانبعاثات منذ قرنين ونصف، إذ إنّ حجم هذا التراكم، مهما اتُخذ من تدابير حالياً لا ينقص، وتأثيره سيبقى إلى آلاف السنين هذا مع الأمل أن يتوصل العلم إلى طريقة تعالج ذلك[1].

والجدير بالذكر أن التلوث الناتج عن الفحم الحجري، منذ بداية الثورة الصناعية وحتى اليوم (حالياً 42% من الانبعاثات هي من الفحم الحجري وحده) يشكِّل أكثر من 70% من هذا التراكم.

وإذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لخفض الانبعاثات، فإن تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي يمكن أن يصل إلى ضعف مستواه قبل الثورة الصناعية في عام 2035م، أي إلى ارتفاع في درجات الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين.

[1] سيباستيان اسيفيدو وناتاليا نوفتا، تأثير المناخ في نمو الاقتصاد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية،2018، موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2022/05/15.

وسيكون هذا الارتفاع خطيراً للغاية، وهو ما يعادل التغير الذي حصل في متوسط درجات الحرارة من العصر الجليدي الأخير إلى اليوم.

وقد أصدرت ''اللجنة الدولية للتغيرات المناخية'' التابعة للأمم المتحدة، في أكتوبر 2018م تقريراً شديد اللهجة، حذَّر من سيناريوهاتٍ كارثيةٍ على الإنسان والحياة. ولدينا فقط، كما يقول التقرير، ''12 سنة منذ الآن، لاتخاذ إجراءات جذرية لخفض خطر الحرارة الشديدة والجفاف والفيضانات والفقر، أو نكون قد عبرنا نقطة اللاعودة.''

- **تغيير الجغرافيا الاقتصادية:**

سيؤدي هذا التغير المناخي إلى تغيرٍ في الجغرافيا الاقتصادية للعالم، التي بدورها ستؤدي حتماً إلى تغييرات كبيرة في الجغرافيا البشرية تتعلق بمسألة أين يمكن أن يسكن الناس وكيف يعيشون حياتهم. وستحصل هجرات كبيرة لم نعرفها من قبل.

ما يزيد المشكلة وطأة، هو أن بعض قطاعات الاقتصاد التي هي عرضةٌ لآثار التغير المناخي كالزراعة والغابات وصيد الأسماك، والعقارات الساحلية، تشكِّل حوالي 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدِّمة، المسببة الرئيسة للانبعاثات.

أما القطاعات الرئيسة الأخرى في هذه الدول، مثل التصنيع والخدمات والأعمال البنكية فلا تتأثر إلا بشكل طفيف، في الوقت التي تتسبب هذه التأثيرات بكوارث في بلدانٍ أخرى خاصة في العالم الثالث. كما أن ليس بحوزتنا أية عدة نظرية لإحصائها أو القدرة على منعها في أي مكان من العالم.

ويقول وليام نوردهاوس: أكثر جوانب التغير المناخي ضرراً يقع خارج السوق التقليدية وحساباتها، فقد حدَّدتُ سابقاً أربعة مجالات مثيرة للقلق: ارتفاع مستوى سطح البحر وتكثيف وتيرة الأعاصير وتحمض المحيطات، وفقدان التنوُّع البيولوجي. إن حجم التغيرات لكل واحدة من هذه، في الوقت الحاضر، يتجاوز قدرة الجهود البشرية لوقفها. وإلى هذه القائمة، يجب أن نضيف المخاوف حول نقاط التحوُّل بما يتعلق بصفائح الجليد غير المستقرة وانعكاس تيارات المحيط. هذه التأثيرات، ليس فقط يصعب قياسها وحصرها كمياً من الناحية الاقتصادية بل هي أيضاً من الصعب التحكم بها من ناحية اقتصادية وهندسية. ولكن

القول إنه من الصعب مراقبتها والتحكم بها، لا يعني أنه ينبغي تجاهلها. على العكس تماماً، هذه النُّظم هي تلك التي يجب دراستها بعناية شديدة؛ لأنها من المحتمل أن تكون الأخطر على المدى الطويل[1]."

ومن ناحية الزراعة، قد تصبح الأماكن التي اعتدنا أن نعيش فيها قاحلة أو رطبة جداً وغير صالحة للمحاصيل التي تنمو فيها حالياً. ومعنى ذلك أن موقع الأماكن التي يزرع فيها البشر ستتغير. ستصبح الأماكن الأقرب إلى القطبين التي كانت شديدة البرودة وغير صالحة لزراعة مجدية، أكثر قابليةً للزراعة. كما ستصبح الأماكن التي كانت درجة حرارتها مناسبة ومعتدلة للمحاصيل شديدة الحرارة وغير صالحة.

- **تأثير المناخ في نمو الاقتصاد**

مع كل مرة تؤدي فيها ظاهرة جوية متطرفة إلى خسارة فادحة في الممتلكات والأرواح تسجل كارثة طبيعية جديدة. وتشكل الكوارث الطبيعية خطرا بالغ الأهمية للبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض، لأنها يمكن أن تقضي بسرعة على نسبة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي.

بين عامي 1990 و2014، كان عدد الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية أكثر من 8000 كارثة، وكانت الفيضانات والأعاصير والأوبئة هي الأكثر شيوعا. وفي عينة من 228 بلدا وإقليما، نظرنا إلى العلاقة التاريخية بين حدوث كل نوع من الكوارث الطبيعية المرتبطة بالأحوال الجوية كالتي تتسبب فيها الأعاصير أو الفيضانات أو حرائق الغابات وأنماط الطقس الشهرية على مدار الـ 25 عاما الماضية2.

ونخلص من هذا إلى أن درجة الحرارة وسقوط الأمطار هما العاملان الأهم في التنبؤ بمعظم الكوارث. فكما هو متوقع، يرتبط ارتفاع درجة الحرارة بعدد أكبر من الكوارث الناجمة عن موجات الجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر والأعاصير المدارية وغيرها من أنواع العواصف. وترتبط زيادة الأمطار بعدد أقل من الكوارث الناجمة عن موجات الجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر، لكنها ترتبط بعدد أكبر من الكوارث الناشئة عن الفيضانات وانهيارات الأراضي والأعاصير المدارية وغيرها من أنواع العواصف.

[1] سيباستيان اسيفيدو وناتاليا نوفتا، تأثير المناخ في نمو الاقتصاد، مرجع سابق.

[2] سيباستيان اسيفيدو وناتاليا نوفتا، تغير المناخ يشكل عبئا على النمو الاقتصادي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية 2017، موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2022/05/15.

- **نظرة مستقبلية:**

تجمع التقارير المستمدة من البيانات التاريخية وتوقعات درجة الحرارة وسقوط الأمطار لكل بلد ضمن السيناريو الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي يفترض عدم اتخاذ إجراءات تخفيفية لمواجهة هذا التغير.

ويسمح لنا هذا بالتنبؤ باحتمالات كل نوع من الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية في عامي 2050 و2100. وحسب السيناريو المذكور، يُتوقع أن ترتفع درجات حرارة الجو العالمية الوسطى بنحو أربع درجات مئوية مع حلول عام 2100.

وتشير استنتاجاتنا إلى أن معظم أنواع الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية ستزداد شيوعا مع نهاية هذا القرن في كل البلدان على اختلاف مستويات دخلها.

وستطرأ زيادة كبيرة على معدل تواتر الكوارث الناجمة عن موجات الحر والأعاصير المدارية وحرائق الغابات. وبينما يتوقع العلماء أن ينخفض معدل التواتر الكلي للأعاصير المدارية في عالم أكثر دفئا، فإنهم يتوقعون أيضا أن تزداد حدة العواصف التي تتشكل، ما يرجح أن يؤدي إلى مزيد من الكوارث.

كلما أصبحت الكوارث الطبيعية أكثر تواترا وحدة، ينبغي أن يستعد العالم لهذا التغير. وإضافة إلى ذلك، يشير تحليلنا إلى أن هذه المخاطر المتزايدة بسبب الكوارث الطبيعية ستظهر إلى العيان، إضافة إلى الآثار السلبية الأطول أجلا التي يتركها ارتفاع درجات الحرارة على النشاط الاقتصادي الكلي، وقد يتسبب هذا في هجرة أعداد كبيرة من البلدان المتضررة مع ما يستتبعه ذلك من تداعيات محتملة كبيرة في مختلف أنحاء العالم.

وينبغي أن تستثمر البلدان في إقامة بنية تحتية قوية تمكنها من مواجهة ارتفاع مناسيب البحار وزيادة سرعة الرياح وغيرها من المخاطر المتزايدة. ولتخفيض التكاليف المستقبلية، من المهم أيضا تحديث قوانين التنظيم العمراني ووضع قواعد لمراعاة تغير المناخ، إلى جانب تحسين نظم الإنذار المبكر. لكن الأهم من كل ذلك أن تدخر البلدان في أوقات اليسر حتى تفسح مجالا لزيادة الإنفاق الحكومي الداعم للاقتصاد في حال وقوع الكوارث المرتبطة بالمناخ.

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

الفصل الثالث دراسة حالة الجزائر

تمهيد:

ان الحماية القانونية للمناخ لا تتوقف عند القضاء الدولي فحسب، بل انتقلت قواعدها من حيث التطبيق القانوني إلى أروقة القضاء الداخلي للدولة، بوصفه الجهة التي تتولى الفصل بالمنازعات التي تنشأ بين الأفراد أنفسهم أو بين مؤسسات الدولة والأفراد ولبيان الموضوع سوف نتناول حماية المناخ من قبل القضاء الوطني الجزائري وما هي سياسات الجزائر لهذه القضايا التي تؤثر في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: سياسة الجزائر لقضايا المناخ

تعتبر الجزائر كغيرها من بلدان العالم متأثرة بتغير المناخ مما اضطرت إلى سن قوانين في دستورها من أجل ايجاد حلول وتدابير لازمة لحماية المناخ، كما تم اجراء حملة واسعة من اجل شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه بيئته، كما سارعت الدول العربية والاجنبية إلى اتخاذ نفس الاجراء، وذلك حسب قدرات وامكانيات العلمية والاقتصادية لكل دولة، لأنه خطر قادم أصبح يهدد البشرية جمعاء.

المطلب الأول: سياسة الجزائر القانونية في حماية المناخ

قد وقع رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة على الاتفاق من بين خمسة مراسيم رئاسية تتضمن اتفاقي تعاون وبروتوكول تعاون ومذكرتي تفاهم، وذلك طبقا للمادة 91-9 من الدستور، حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

ويتعلق الأمر بحسب البيان الصادر باتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015، والاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة جمهورية الأرجنتين حول التعاون الجمركي الموقع بالعاصمة "بوينس آيرس" بتاريخ 03 ديسمبر 2015، وكانت 175 دولة قد وقعت في نيويورك في مقر الأمم المتحدة عملية التوقيع على اتفاق باريس حول المناخ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين ولكن دخولها حيز التنفيذ يستدعي إقرارها في كل بلد من البلدان بحسب الآليات الدستورية المتبعة لديه (تصويت برلماني أو مرسوم).[1]

ومن اهتمامات العالم في الخمسين سنة الماضية، تغيرت كثيراً عن الفترات السابقة بغض النظر عن المعاليم الاساسية المحصورة في تسييد العالم بالمعنى الواسع للمصطلح تسابق الدول نحو تحقيق أركان هذا التسيد اقتصاديا، وحتى عسكريا، أثرت بشكل كبير وجلي للمهتمين بالمجال البيئي بالدرجة الأولى على التغيرات المناخية الحاصلة، لأن رغبة بعض الدول في الوصول إلى خط النهاية المختفي تماما أعمت بصيرتها عن الوضع الكارثي الذي آلت ليه البيئة عموما، مناخ الجزائر لم يكن بمعزل عن هذه التغيرات حيث عرفت الجزائر العديد من الكوارث الطبيعية كالزلازل ونذكر تحديدا زلزال ولاية الشلف عامي 1954 و1980

[1] مخفي اسماعيل، الحماية القانونية والدولية للمناخ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص: 12.

وزلزال قسنطينة سنة 1985، زلزال الجزائر العاصمة سنة 1996 زلزال عين تيموشنت سنة 1999 و بومرداس سنة 2001، وزلزال جانيت بولاية إليزي سنة 2006.[1]

بل إن احد اهم مظاهر التغير المناخي، هي تلك التي حدثت في شتاء سنة 2016 والمتمثلة ايضا في عدم سقوط قطرة مطر واحدة، حيث كان ذلك كافيا لدق ناقوس الخطر في الجزائر، حتى أن المنابر الرسمية للحكومة الجزائرية سارعت لإعلان حالة "الجفاف" بسبب الانخفاض المخيف لمنسوب المياه.

كما ان الاستهلاك اللاعقلاني للموارد المائية كان واضحا خلال هذه الفترة دون أخذ أي احتياطات في المقابل، والدليل أن الجزائر خصصت استثمارات شحيحة جدا لإنتاج سدود عبر إقليم الجزائر خاصة خلال السنوات التي عرفت تهاطل الأمطار بغزارة فالحكومات المتعاقبة في الجزائر لم تول الأهمية اللازمية لإنتاج السدود في برامج التنمية والمخططات المتتالية خلال فترة البحبوحة المالية، رغم أن الدراسات أكدت أنه من الناحية النظرية الجزائر تتوفر على موقع لتشييد السدود، لكن منذ سنة 2005 لم تنجز الجزائر عبر مساحتها الشاسعة سوى 08 سدود، و06 سدود أخرى في طور الإنجاز بسعة اجمالية للتخزين لا تتجاوز 300 مليون متر مكعب، كما أن متوسط حجم المخزون المتوفر خلال 10 سنوات الأخيرة لم يتجاوز 1.75 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 40 بالمائة من طاقة التعبئة الاجمالية، اضف إلى النسبة تعترضها معضلة أخرى تتمثل في توحل غالبية سدود الجزائر هذا ومن جهة، ومن جهة أخرى الحفر العشوائي للآبار الذي أوشك على استنزاف المياه الجوفية خاصة في المناطق الوسطى، منطقة التل.

قبل هذه الفترة (2016) اهتمامات الدولة الجزائرية حول التغيرات المناخية كانت موجودة إلا أنها لم تكن جدية بالنظر إلى نسبة الاستثمارات القليلة في مجال تقليل انبعاث الغازات السامة وكل ما من شأنه المحافظة على البيئة كالاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هائلة تسمح لها بتخطي هاجس استنزاف الطاقة البترولية والغازية التي تستغل بشكل غير عقلاني هي الأخرى، كما أكد المختصون بتوقعاتهم أن هذه الطاقة في طريقها نحو النفوذ بعد عقود ثلاثة على الأكثر.

كما أيضا الجزائر في مجال استغلال الطاقة المتجددة، تمتلك أحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم إذ تتلقى لنور الشمس لأكثر من 3000 ساعة سنويا والاستغلال الحسن لها يوفر انتاج ما يعادل ستين

[1] مخفي اسماعيل، مرجع سابق، ص: 13

ضعف حاجة البلدان الأوروبية من الطاقة الكهربائية لكن بنسبة الاستغلال لهذه الطاقة للأسف ضئيل جدا.[1]

والجزائر فعلا انجزت بعض المشاريع المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية لتزويد بعض القرى المعزولة بالكهرباء، وإنشاء محطة تجريبية لاستغلال طاقة الرياح في تندوف، كما أن أهم مشروع قامت به الجزائر إلى حد الآن هو مشروع مزدوج للطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل، لكن السياسة التي باشرتها الجزائر في سبيل مواجهة خطر التغير المناخي تبقى بعيدة مقارنة بإمكانياتها.

كما أن توجهاتها غير المفهومة في بضع الأحيان والتي تتجسد في رغبتها في استغلال الغاز الصخري رغم الرفض الصريح من قبل فئة كبيرة من النشطاء في مجال البيئة وتظاهر المواطنين في العديد من المناطق المتفرقة من الوطن تعبيراً عن رفضهم الصريح لهذا التوجه الذي يعتبر العدو الكفء للبيئة، وإن كانت الحكومة آنذاك طمأنت المتظاهرين بكون الأمر مازال في مرحلته التجريبية والاستكشافية فقط.

في نظري ذلك السلطة التشريعية في الجزائر حاولت جاهدة لسن جملة من النصوص القانونية المنظمة للتعامل مع التغيرات المناخية في العالم، تنفيذا للمواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، ولعل أبرز النصوص القانونية هما المرسومان التنفيذيان، الأول صدر بتاريخ 15 افريل 2006، والذي ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكيفيات مراقبتها، والثاني المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ 17 مارس 2013 رقم 10/13 المنظم لاستعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون والمنتجات التي تحتوي عليها.

ومع ذلك تبقى مساهمة الجزائر كدولة منوط بها لعب دور كبير في محاربة التغير المناخي والتقليل من تأثيراته السلبية على الجزائر وعلى بقية دول العالم ضئيلة بل أن مساهمتها في التأثير سلبا قد تتضاعف بالنظر إلى النقص في تجسيد الترسانة القانونية والبرامج التنموية المستقبلية لحماية البيئة والمناخ بسبب عدم الاستثمار الجيد في الموارد البشرية في هذا المجال، وعدم ايلاء العناية اللازمة للدراسات النظرية في ظل هذا المجال.[2]

[1] مخفي اسماعيل، مرجع سابق، ص: 14

[2] مخفي اسماعيل، مرجع سابق، ص: 16.

المطلب الثاني: سياسة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي

لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وكغيرها من دول العالم ليست في منأى عن هذه التحديات البيئية التي وإن كانت الدول النامية ليست السبب الرئيسي فيها، إلا أنه تقاسم الدول المتقدمة آثارها وبنسبة أكبر نظرا لطبيعة اقتصادياتها الهشة.

كما أن مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية وعقلنة استهلاكها في الجزائر تعتبر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، ضف إلى ذلك الآثار المعتبرة للتغيرات المناخية في الفترة الحالية والفترات المقبلة على الموارد المائية، الموارد البيولوجية وخاصة الموارد الطاقوية باعتبار ان الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، حيث تشير العديد من الدراسات أن قرب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جدا بفعل الاستهلاك اللاعقلاني وظاهرة الاحتباس الحراري، هذا التأثير المباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية من سياحة وصناعة، صحة وزراعة....الخ

ومن هذا المنطلق، سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية المستدامة كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد النفط وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء، من موارد متجددة كالماء الشمس والرياح بحلول 2020.

كما بادرت الجزائر إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية من خلال إعداد إطار قانوني صارم ومتخصص من شأنه مراقبة النشاطات المسببة للتلوث البيئي معتمدة على ثلاث وسائل وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطها وكذا فرض رسوم دولية والاعتماد على استراتيجية محكمة من شأنها ترشيد الاستهلاك الحالي للموارد البيئية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن جملة هذه القوانين، القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة 2001 القانون المتعلق بتسيير ومراقبة التخلص من النفايات 2001، القانون المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة 2003، القانون المتعلق بالطاقات المتجددة وإطار التنمية المستدامة 2001، القانون المتعلق بتسيير وحماية البيئة والمساحات

الخضراء، كما قامت بتشكيل مجالس وهيئات وطنية تعني بالاهتمام بالبيئة من بينها، الوكالات الوطنية للتغيرات المناخية، المجلس الوطني للتنمية المستدامة وغيرها.[1]

المطلب الثالث: استرتيجية الجزائر لمواجهة خطر التغير المناخي

قابلية التأثر بالتغيرات المناخية افي جميع المجالات، دفع بالدولة الجزائرية لتبني استراتيجية شاملة لمواجهة مختلف الآثار، تتمحور حول السباسة المناخية العامة الواجب انتهاجها محليا، اقليميا ودوليا وكذا على ضرورة إعداد الهياكل المؤسساتية الكفيلة بمتابعة تطبيق هذه السياسات، وتهدف هذه الاستراتيجية الى تثبيت حجم الغازات الدفينة من خلال آليات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

وتولي الجزائر أهمية بالغة لقضية التغيرات المناخية، وقد وقعت على أكثر من عشرين اتفاقية دولية واقليمية منذ الاستقلال حتى الآن تتعلق بحماية البيئة، خمسة منها على الأقل تتعلق بموضوع التغيرات المناخية، هذا العدد المعتبر ينم عن الإرادة السياسية لدمج هذه القضية في جل السياسات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

وتركز السياسة العامة الاقليمية الجزائرية في ما يتعلق بقضية التغيرات المناخية على بعدين، البعد المغاربي والبعد الإفريقي، ونظرا للموقع الجيوستراتيجي والوزن السياسي والاقتصادي للجزائر كأكبر دولة افريقية فهي تعتبر شريك مهم وأساسي حتى بالنسبة للدول الأورومتوسطية، وقد وضعت الجزائر بمعية الدول المغاربية إطار عام من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، سمح هذا الإطار بالقيام بالعديد من الدراسات المتعلقة بآثار التغيرات المناخية على المنطقة وسبل تعزيز آليات التكيف والتخفيف من أضرارها كمشروع G31/94/RAB سنة 2003.[2]

وقد عقدت عدة ندوات تعاونية مشتركة كان آخرها في نوفمبر 2013 بالدار البيضاء (المغرب) ارتبط موضوعها بتأقلم الفلاحة والزراعات الكبرى مع التغيات المناخية باعتبار قطاع الفلاحة والزراعة الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية في دول المنطقة، وفي سبيل تنكين البلدان المغاربية من انجاح عملية تكيف الفلاحة مع

[1] دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها، موقع الكتروني.

[2] سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة، المشاكل والحلول، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص: 33.

التغيرات المناخية، تم الاتفاق على سبعة محاور استراتيجية تتعلق عامة بتطوير الرصد الجوي، وتطوير الأبحاث المشتركة في ذات المجال من أجل إحداث بنك للمعطيات المغاربية.

اما افريقياً فالجزائر تبذل الجهود الحثيثة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في إطار "النيباد" وهي عضو في اللجنة الافريقية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وقد ترأست الجزائر الوفد الافريقي المفاوض حول التغيرات المناخية في العالم منذ ديسمبر 2007 إلى غاية 2009، وفي هذا الإطار نظمت الجزائر ندوة افريقية في 2008 جمعت وزراء البيئة للمناقشة والتحضير لقمة "كوبنهاقن" حول التغيرات المناخية التي كانت في 2009، وكذا لبحث موقف افريقي موحد تتباه الجزائر لتدعيم موقعها التفاوضي عالميا سنة 2012، وقد شاركت الجزائر في العديد من الندوات الافريقية التي عقدت برعاية من الأمم المتحدة.[1]

1. استراتيجة التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في الجزائر:

أ) **استراتيجية التكيف:** في إطار مواجهة المخاطر الكبرى المرتبطة بالتغيرات المناخية صادقت الحكومة في أوت 2003، على المخطط الوطني للعمل الذي يتضمن آليات التأقلم مع آثار التغيرات المناخية معتمدا في ذلك على البعد التقني، القانوني والمؤسساتي وكذا البعد الاقتصادي والاجتماعي لآليات التكيف.

- **آليات التكيف في الجانب التكنولوجي:** يسمح التبادل التكنولوجي بإدخال تقنيات تسمح بالتأقلم مع الظاهرة وآثارها، ويعتبر مستوى التطور التكنولوجي في هذا المجال بالنسبة للجزائر ضعيف إلى حد ما إذ ما قورن بدول الجوار فقط كالمغرب الذي يعتمد على تكنولوجيات متطورة للتأقلم مع الظاهرة في القطاع الفلاحي، فالجزائر بحاجة شديدة لتطوير قدراتها التقنية المساعدة على احترام البيئة وهناك العديد من العوائق التي تحول دون تبني هذه التكنولوجيات كغياب نظم المعلومات التي تسمح بربط الجزائر بمحيطها الاقليمي والدولي وتساعدها على تطوير أطر تبادل التقني لها.

وفي هذا الإطار حددت الدولة الجزائرية نقاط اساسية سيتم التركيز عليها مستقبلا لتعزيز قدراتها التقنية:

[1] Kevern Cochran, Climate Change Implications For fisheries and Agricultur, (F.A.O.united unions) Rome, 2009, p: 26.

- ✓ تدعيم القدرات المؤسساتية في مجال البحث العلمي وفي مختلف المجالات التي لها علاقة بالتغير المناخي؛
- ✓ تطوير تكنولوجيات استعمال واستغلال الطاقات المتجددة.
- ✓ وضع نظام معلومات شامل يسمح بتوفير المعطيات الضرورية لمختلف الهيئات والشركاء المعنيين بتطوير تكنولوجيات التكيف مع التغيرات المناخية.
- ✓ توفير التمويل اللازم للهيئات والمؤسسات لإدماج آخر الابداعات التكنولوجية في المجال.

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة في الآونة الأخيرة إلى تفعيل سبل التبادل التكنولوجي بين العديد من دول العالم كالشراكة الجزائرية الالمانية حول برمج الطاقات المتجددة الموقعة في 2013، كما عرضت الصين استثمارات ضخمة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر لسنة 2014 لكن تحت شروط معينة:

- آليات التكيف القانونية والمؤسساتية: منذ بداية انضمام الجزائر للاتفاقيات الدولية والاقليمية وهي تعمل على تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي على السواء من أجل توفير الأرضية المناسبة لتطوير قدراتها التكيفية مع ظاهرة التغيرات المناخية وتندرج معظم القوانين المتعلقة بآليات التكيف مع التغيرات المناخية ضمن القوانين المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على شكل مراسيم تنفيذية أو مراسيم وزارية وعليه يمكن أيجاز بعضها وأهمها في ما يلي:
  - الأمر التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في: 2006/01/07 المتضمن تحديد القيم القصوى لحجم الانبعاثات القوى لغازات الاحتباس الحراري ذات المنشأ الصناعي وأهداف نوعية الهواء في حالة التلوث الجوي؛
  - الأمر التنفيذي رقم 07-207 المؤرخ في: 2007/06/30 المتضمن آليات استعمال المواد المضرة بطبقة الأوزون وقد تمم هذا الأمر بأوامر تنفيذية آخرها الأمر رقم 13-110 الصادر في 2013.
  - الأمر التنفيذي رقم 07-299 ورقم 07-300 المتضمنان آليات تطبيق الضريبة على التلوث الجوي ذو المنبع الصناعي.

- الأمر التنفيذي رقم 07-399 المؤرخ في 2007/12/23 المتعلق بتوفير الحماية النوعية للمياه من كل الملوثات.
- المرسوم الوزاري رقم 381 المؤرخ في: 2002/10/19 المتضمن تطبيق القانون رقم 02-02 الصادر في 2005/02/05 المتعلق بحماية تثمين الساحل.
- المرسوم الوزاري الصادر في 2006/02/06 المتعلق بتحديد الهيئات المخولة لها تطبيق ميكانيزمات التنمية النظيفة.

بالإضافة إلى هذه المراسيم هناك العديد من الاجراءات القانونية التي تم وضعها خاصة للمؤسسات الصناعية الملوثة في إطار التكيف مع التغيرات المناخية والتقليل من أضرار الظاهرة.

أما في مجال الإطار المؤسساتي للتكيف مع التغيرات المناخية، أنشأت الجزائر مجموعة من الهيئات والهياكل المؤسسية التي تسعى لحماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة على غرار الوزارات المعنية، من بينها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (2002) المركز الوطني لتكنولوجيات الانتاج الأنظف، الوكالة الوطنية للنفايات (2002)، المعهد الوطني للتكوين البيئي (2002)، الوكالة الوطنية لتهيئة الساحل (2011)، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وقد أنشأت هذه الأخيرة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005، وبهدف ادماج اشكالية التغيرات المناخية في كل المخططات التنموية والمساهمة في حماية البيئة، ووفقا للإستراتيجية الوطنية في مجال التغيرات المناخية فإن الوكالة تعمل على توفير المعلومات والتوعية بمخاطر التغيرات المناخية من خلال القيام بدراسات لتحديد الآثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل أيضا على:[1]

- المساهمة في تعزيز القدرات الوطنية في مختلف المجالات المتعلقة بالتغيرات المناخية؛
- توفير قاعدة بيانات للمتغيرات المتعلقة بظاهرة التعيرات المناخية والعمل على تحيينها في كل مرة؛
- إعداد تقارير دورية حول التغيرات المناخية؛
- تفعيل كل النشاطات والمشاريع داخل القطاعات لمواجهة التغيرات المناخية والمساهمة في الجرد الوطني للغازات الدفينة؛

[1] Edward a, Michelle Redclft, Human Security and Enivrenement, Elgar publishing, British, 2002, p: 106.

- التنسيق بين مختلف القطاعات لحماية التنوع البيولوجي ومواجهة التصحر؛

ويندرج عمل هذه الوكالة ضمن مسار عالمي مناخي، من أجل تحقيق تكامل لمواجهة إشكالية التغيرات المناخية على الاصعدة الوطنية والقطاعية للتنمية، والمساهمة في حماية البيئة الجوية والموارد الطبيعية، وبالرغم من أن مدة إنشائها تقارب العقد إلا أن زيارة ميدانية لهذه الوكالة اثبتت أن وجودها ما هو إلا على الورق حيث تعاني إلى غاية الآن من نقص في الكوادر البشرية المتخصصة وغياب شبه تام للهياكل الادارية وضعف التمويل اللازم الذي يسمح لهذه الوكالة بأداء المهام الموكلة لها.[1]

- **استراتيجية التكيف في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية:**

تختلف استراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية الموضوعة من طرف الجهات المختصة من قطاع لآخر، حسب قابلية هذا الأخير للتأثر يوضح هذا العنصر استراتيجيات التكيف الموضوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

قطاع الموارد المائية: ستواجه الجزائر في العشرية القادمة ندرة حادة في الموارد المائية، ولمواجهة العجز المحتمل لهذا المورد الاستراتيجي بسبب التغيرات المناخية سطرت الجزائر استراتيجية متكاملة حتى أفق 2025 خصص لها أكثر من 35 مليون دولار كاستثمار في قطاع الموارد المائية.[2]

قطاع الفلاحة: صنفت الجزائر حسب التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي في 2013 الجزائر من بين 12 دولة الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية من حيث الانتاجية الزراعية وهذا ما يرشح امكانية زيادة تبعية الجزائر لاستيراد المنتجات الزراعية.

ب) **استراتيجية التخفيف من آثار التغيرات المناخية:**

تتضمن مختلف الاتفاقيات الدولية بنودا تلزم الدول الموقعة عليها خفض انبعاثاتها الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وبالتالي تعتبر الجزائر بعد توقيعها على معظم الاتفاقيات الدولية ملزمة بتكثيف جهودها في ذات الإطار، وبما أن أكثر من 70"% من الغازات الدفيئة المنبعثة في الجزائر تتعلق بقطاع الطاقة فقد

[1] Kevin Maréchal, The Economics of Climate change, These du doctorat, universite libre de bruxelles, Belgique, 2009, p : 320.

[2] Climate change, Synthesis Report adopted at IPCC plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 Nov.

تمحورت معظم سياسات التخفيف من آثار التغيرات المناخية عن طريق التقليل من الانبعاثات الناتجة من قطاع الطاقة وبعض القطاعات الأخرى كالصناعة النقل ...

- **الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتحكم في الطاقة:** سطرت الجزائر استراتيجية شاملة للتحكم في استهلاك الطاقة في جل القطاعات الاقتصادية حتى آفاق 2050 في إطار تخفيف حجم انبعاثات الغازات الدفيئة وكذا تعزيز القدرات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.

وتعمل الجزائر من خلال هذه الاستراتيجة على الوصول إلى توفير 30% من انتاجها في قطاع الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني من الطاقة المتجددة بحلول عام 2050 وبخاصة الطاقة الشمسية وتتوقع الجزائر تخصيص أكثر من 4000 بليون دينار جزائري حتى آفاق 2030 من أجل التمكن من مختلف التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، كما يعتمد الإطار العام للاسترتيجية الوطنية للتحكم في الطاقة على مجموعة من المحاور تتضمن ما يلي:[1]

- تكييف الإطار القانوني والتشريعي لتحفيز الأفراد والمؤسسات للتوجه أكثر نحو استعمال الطاقات النظيفة على غرار: القانون رقم 02-01 السنة 2002 المتعلق بحماية البيئة عن طريق استعمال الطاقات المتجددة، القانون رقم 04-09 لسنة 2004 المتعلق باستعمال الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، دعم سوق الطاقات المتجددة بتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.
- العمل على احداث التوازن بين الطلب المستقبلي للطاقة بما يضمن حق الأجيال القادمة من خلال تحسين فعالية استعمال الطاقة، متابعة تجديد المنشآت النفطية وآليات استخراج المحروقات، تعميم استعمال الغاز لأغراض أخرى، إعلام وتحسيس الأفراد للاقتصاد في الطاقة.
- تشجيع البحوث في مجال الطاقات المتجددة، حيث استحدث عدة هيئات في ذات المجال على غرار المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز منها الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة والتي أنشئت سنة 2002، مركز تطوير الطاقات المتجددة معهد الطاقات المتجددة والطاقة الفعالة (2009).

- **الاطار العام للاستراتيجية في قطاع الصناعة:**

[1] Stern ,N ; " The Stern Review, The Economics of Climate change, Cambridge university press, Cambridge, 2006, p: 117.

تولي الدولة الجزائرية اهمية خاصة لتطوير قطاع الصناعة، والذي يعتبر ذا علاقة وطيدة مع قطاع الطاقة خاصة في الصناعات البيتروكيمياوية، الاسمنت، الاسمدة وغيرها، ترتكز الاستراتيجية الوطنية للتقليل من حجم الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذا بين المحلي والدولي من أجل التمكن أكثر من تقنيات الإنتاج الأنظف وتعميم استعمالها بتكاليف معقولة، كما يتضمن المخطط المحاور الآتية:[1]

- ✓ تنفيذ مراجعة بيئية لمختلف الصناعات المصدرة للغازات الدفيئة.
- ✓ وضع انظمة للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات.
- ✓ وضع انظمة لقياس ومتابعة الانبعاثات الغازات الدفيئة.
- ✓ تعزيز وتطبيق مختلف القوانين المتعلقة بتقليل الانبعاثات المضرة بالبيئة.
- ✓ تشكيل قاعدة بيانات على مستوى القطاع.

- الإطار العام للاستراتيجية في قطاع النقل: المحاور الرئيسية للمخطط الوطني في هذا المجال، تقتضي بضرورة تجديد حضيرة السيارات للتقليل من التلوث الجوي تقليل استهلاك الوقود عن طريق تشجيع الافراد على استعمال وسائل النقل الجماعية، اتباع آليات قانونية جديدة تشجع على شراء السيارات الجديدة وهو ما حدث فعلا بعد الإعلام الرسمي لقانون يتعلق بفرض ضريبة تقدر بـ 17% على شراء وبيع السيارات المستعملة ابتداء من سنة 2015، وباعتبار النقل البري من أكثر وسائل النقل استعمالا في الجزائر، فقد اتخذت آليات في ذات الشأن تتعلق بـ:[2]
  - انشاء مؤسسات وطنية للمراقبة التقنية للسيارات؛
  - تعميم استعمال الوقود الأقل إضرارا بالبيئة؛
  - تطوير شبكة النقل الجماعي (مترو الانفاق، الترامواي)؛
  - التجديد المستمر لحضيرة السيارات؛
  - تحسين السير في المناطق الحضرية والقريبة منها؛

[1] Corinne Gendron, La gestion environnementale et la norme ISO 14001, Les presses de l'université de Montréal, Canada, 2004, p :58.

[2] سعد الدين خرفان، مرجع سابق، ص: 90.

- **الإطار العام للإستراتجية قطاع النفايات:** يشير الوضع الحالي في الجزائر إلى أن النفايات الصلبة والسائلة لا يتم معالجتها أو اعادة رسكلتها، حيث يحتفظ بالنفايات الصلبة في الهواء الطلق وفي مفرغات غير مراقبة، وتعمل الدولة الجزائرية حاليا على وضع إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار مشكل معالجة النفايات، وكذا وضع نموذج لجمع النفايات، فرزها ومعالجتها، يتضمن المخطط العام للتقليل من الغازات الدفيئة الناتجة عن النفايات ما يلي:[1]
  - وضع مفرغات خاصة للنفايات الطبية والصناعية؛
  - تشجيع مشاريع تدوير واسترجاع النفايات؛
  - نتائج أسمدة غنية انطلاقا من مواد عضوية مستعملة موجهة للقطاع الفلاحي؛
  - انشاء محطات لتنقية المياه المستعملة، خاصة على مستوى المؤسسات الصناعية؛
  - وضع برامج توعية وتحسيسية للأفراد والمؤسسات لتعزيز مساهمتهم في تحقيق مختلف البرامج.

تحديات مواجهة آثار التغيرات المناخية في الجزائر:

وضع استراتيجية عامة لمواجهة آثار التغيرات المناخية يعتبر غير كاف، ما لم يرافق ذلك وضع آليات وميكانيزمات تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة للتقليل والتكيف مع التغيرات المناخية، ويواجه التطبيق الفعلي لذلك عدة تحديات يمكن إبرازها فيما يلي:

- ❖ نقص في الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار: يتطلب اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لمواجهة الآثار الجانبية للتغيرات المناخية، وتوفير جملة من الوسائل لمتابعة ومراقبة تغيرات العوامل المناخية وقياسها بدقة مع ضمان وضع وسائل حديثة لتطوير ونمذجة المعطيات المناخية المتحصل عليها من مختلف القطاعات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ، اضافة إلى العمل على وضع نماذج لتخزين ومعالجة البيانات المحصل عليها بما يستجيب لمتطلبات مختلف مستعمليها وتطوير نماذج للتنبؤ بتغيرات الموارد التي لها علاقة بالتغيرات المناخية.
- ❖ تواجه الجزائر تحديا واضحا في هذا المجال نظرا لنقص التأطير ومراكز التكوين ما أدى إلى شح شديد في المعطيات المناخية والبيئية، لذا فتعزيز العلاقات مع مختلف الأطراف الدولية، الجهوية

[1] PNUD, rapport d'atelier national dialogue national interministériel sur le changement climatique, Alger, Algérie, 19-20 Mars 2009, p : 23-25.

والمحلية التي تتوفر على معطيات التغير المناخي وآثارها لأغراض الدراسات الاستشرافية وتطوير انظمة للمعلومات الجغرافية.

- **غياب البعد التقني والاقتصادي في دراسة مختلف آثار التغيرات المناخية:** وهذا ناتج عن ضعف قدرات الفاعلين الاجتماعيين في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها ما يتطلب تكوين خاص في مجالات التغيرات المناخية لتدعيم القدرات والطاقات العلمية والتقنية للبلاد، في مجال النمذجة والتفاعلات الجوية، النمذجة في مجال الطاقة، التكوين حول آثار التغيرات المناخية على الانظمة البيئية، المناطق الساحلية، الصحة، والتقييم الاقتصادي، لمختلف خيارات مواجهة التغيرات المناخية والعمل على توفير التمويل اللازم لمواجهة هذه المتطلبات، أين يمكن أن يلعب قطاع التأمينات والسوق المالي دور هام لو يتم تفعيل دورهما في المشهد الاقتصادي الجزائري.
- **نقص أطر التبادل التكنولوجي:** التقليل من الغازات الدفيئة يتطلب تفعيل سبل التبادل التكنولوجي دون الإضرار بعملية التنمية الاقتصادية ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات بين الجامعات ومراكز البحث الدولية والمحلية، من أجل الحصول على التكنولوجيات الحديثة وخاصة مجال الطاقات المتجددة الذي يعتبر مجال خصب يستحق التطوير نظرا للإمكانات الهامة التي تزخر بها الجزائر وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ومجال الطاقة والاستفادة من التبادل.

خـــــــــاتـــــــمة

خاتـمة:

كانت التغيرات المناخية لوقت ليس ببعيد متداولة فقط في المجال العلمي البيولوجي والايكولوجي، لكن البعد العالمي الذي فرضته مؤخرا وامتداد آثارها لتشمل جميع المجالات الحيوية وفي كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة منها وخاصة في الجانب الاقتصادي، جعل منها هذه الظاهرة وبامتياز محور انشغال العالم خاصة بعد توقيع بروتوكول "كيوتو" سنة 1997.

الدولة الجزائرية وفي إطار الجهود التي تبذلها للتحضير لمرحلة ما بعد النفط وسعيها الحثيث لتحقيق برنامج التنمية المستدامة، عملت ولازالت تعمل على وضع أسس واستراتيجيات تتناسب وتلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بحق الأجيال القادمة خاصة وأن الجزائر تساهم وبشكل كبير في التغيرات المناخية بسبب الغازات الدفيئة التي تنتجها الآبار البترولية في الجنوب.

يعتبر الأثر المتواصل للتغيرات المناخية منعرجا مهما سيؤثر بالضرورة على بيئة واقتصاد الأجيال القادمة، فعلى المجتمع الدولي العمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة من أجل تحقيق الاستدامة المرجوة في كافة المجالات الحيوية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

أولا) الكتب:

- احمد ابو الوفا، تأملات حول حماية المناخ، بحث منشور في المجلة المصرية للقنون الدولي العام، العدد 49 1993.
- أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص: 175.
- بشير الكبيسي، الحماية الدولية للغلاف الجوي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد، 2006.
- سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة، المشاكل والحلول، سوريا منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
- سلافة عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في اتفاقية المناخ لعام 1992 رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، 2003.
- سمر الحافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
- صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت 2004.
- صلاح الدين عامر، مقدمات القانون الدولي للبيئة، القاهرة، 1982.
- طاوسي فاطنة، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني.
- عامر محمود طراف، اخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الاقليمية في حماية البيئة، دار النهضة العربية القاهرة، 1986.
- عبد القادر ورقية محمودي، حماية البيئة من التلوث وحقوق الانسان البيئية، لبنان 2013.
- عدنان عباس النقيب، الحماية القانونية لوقف ظاهرة الاحتباس الحراري، مجلة الدراسات القانونية، بيت الحكمة بغداد، العدد 22، 2013.
- عصام العطية، القانون االدولي العام، ط6، دار العاتك لصناعة الكتب، القاهرة 2006.

ثانيا) المذكرات:

- عباس ابراهيم دشتي، الجوانب القانونية لتلوث البيئة البحرية بالنفط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الأردن، 2010.

- مخفي اسماعيل، الحماية القانونية والدولية للمناخ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

ثالثا) الجرائد والمجلات:

- احمد دسوقي، نمط الإدارة لتولية قضايا البيئة وقضية التغير المناخ، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 145 2001.
- أنطوان بوفيه، حماية البيئة الطبيعية في فترة النزاع المسلح، بحث منشور في كتاب دراسات القانون الدولي الانساني ط1 دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.
- سيباستيان اسيفيدو وناتاليا نوفتا، تأثير المناخ في نمو الاقتصاد، جريدة العرب الاقتصادية الدولية،2018، موقع الكتروني.
- سيباستيان اسيفيدو وناتاليا نوفتا، تغير المناخ يشكل عبئا على النمو الاقتصادي جريدة العرب الاقتصادية الدولية 2017، موقع الكتروني.
- طارق شاتيلا، ولادة علم جديد ...اقتصاد المناخ، مجلة ثقافية الكترونية، 2019 موقع القافلة دوت كوم.
- مصطفى كمال طلبة، تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 17 2007.

رابعا) باللغة الأجنبية

- Climate change, Synthesis Report adopted at IPCC plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 Nov.
- Corinne Gendron, La gestion environnementale et la norme ISO 14001, Les presses de l'université de Montréal, Canada, 2004.
- Edward a, Michelle Redclft, Human Security and Enivrenement, Elgar publishing, British, 2002.

- Kevern Cochran, Climate Change Implications For fisheries and Agricultur, (F.A.O.united unions) Rome, 2009.
- Kevin Maréchal, The Economics of Climate change, These du doctorat, universite libre de bruxelles, Belgique, 2009,
- PNUD, rapport d'atelier national dialogue national interministériel sur le changement climatique, Alger, Algérie, 19-20 Mars 2009.
- Stern ,N ; " The Stern Review, The Economics of Climate change, Cambridge university press, Cambridge, 2006.
- Wolf Linder, Swiss Democracy Possible Solution to conflict, Multicultural Societies, 3rd Edition, University of Bern, 2013.

فهرس المحتويات

شــكر وتقدير .....

الإهـــــــداء.....

مـــقـــدمـــة .....

الفصل التمهيدي: قضايا للمناخ ..... أ

أولا) الأسباب الطبيعية 5

ثانيا) تضرر طبقة الأوزون:..... 6

ثالثا) الاحتباس الحراري:..... 6

رابعا) العوامل الاقتصادية: 7

خامسا) الحفاظ على التنوع الاحيائي 7

سادسا) العامل التجاري:..... 8

الفصل الأول: السياسات العالمية لقضايا المناخ 4

تمهيد:..... 10

المبحث الأول: حماية المناخ في ظل الاتفاقيات والمنظمات الدولية 11

المطلب الأول: حماية المناخ في ظل المنظمات الدولية..... 11

المطلب الثاني: حماية المناخ في ظل الاتفاقيات الدولية 18

المبحث الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدول العربية والأجنبية..... 22

المطلب الأول: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير العربية..... 22

المطلب الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير الأجنبية 24

الفصل الثاني: تأثير قضايا المناخ على الاقتصاد 12

تمهيد:..... 26

المبحث الاول: الاقتصاد العالمي وقضية المناخ..... 27

المطلب الأول: الاضرار البيئية خارج الحسابات الاقتصادية 27
المطلب الثاني: تأثيرات قضايا المناخ على الاقتصاد العالمي 29
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر 42
تمهيد: 34
المبحث الأول: سياسة الجزائر لقضايا المناخ 35
المطلب الأول: سياسة الجزائر القانونية في حماية المناخ 35
المطلب الثاني: سياسة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي 38
المطلب الثالث: استرتيجية الجزائر لمواجهة خطر التغير المناخي 39
خـــــــاتـــــمة 42
قائمة المصادر و المراجع 60
فهرس المحتويات 50
الملخص: 53

الملخص:

يعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة للآثار لتغير المناخ هي واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفياضانات الكارثية، ويذكر أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفاً في المستقبل إذا لم يتم القيام باتخاذ إجراءات جذرية الآن.

ومن هذا المنطلق كانت إشكالية بحثنا كالآتي:

ما هي السياسات العالمية لحماية المناخ؟ وما تأثير التغير المناخي على الجانب الاقتصادي؟ واخترنا الجزائر كدراسة حالة.

اسباب اختيار الموضوع:

ان اختيار هذا الموضوع ودراسته لم يكن بمحض الصدفة بل يعود لأسباب نوجزها في:

- القيمة العلمية لموضوع قضايا المناخ وسياساته العالمية بسبب حجم القضية وتأثيراتها؛
- اظهار قيمة جدية سياسات دول العالم في قضايا المناخ وتأثيراتها الاقتصادية؛
- موضوع السياسات العالمية لقضايا المناخ له العديد من الاشكالات والتبعات الاقتصادية خاصة في الجزائر.
- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع المناخ وتغيراته وتأثيراته على جوانب الحياة.

خطة الدراسة:

بدأنا بمقدمة كمهيد للدراسة وطرحنا فيها الاشكالية واسباب اختيار الموضوع ومنهج الدراسة وكذلك الصعوبات التي واجهتنا في البحث، ثم كان علينا البدأ بفصل تمهيدي كان بعنوان قضايا المناخ حيث أثرنا فيه إلى مشكلات المناخ وتغيراته التي جعلت منه قضية عالمية ثم تطرقنا في الفصل الاول الذي كان عنوانه السياسات العالمية لحماية المناخ أين تعرفنا على الاتفاقيات والقوانين والدساتير الدولية لحماية المناخ ثم في الفصل الثاني ركزنا على السياسة الجزائرية في قضايا المناخ من قوانين ودساتير ومعاهدات واتفاقيات وكان علينا طرح آفاق السياسة الجزائرية في حماية المناخ وحماية الاقتصاد من تأثيرات هذه التغيرات وأخيرا كانت الخاتمة أين ذكرنا فيها استنتاجات بحثنا وقدمنا توصيات للدراسة ثم قائمة المراجع المعتمد عليها في هذا البحث.

Summary:
Climate change is the defining issue of our time, and we are at a defining moment,The impacts of climate change are far-reaching and unprecedented in scale, from changing weather patterns that threaten food production, to rising sea levels that increase the risk of catastrophic floods. Adapting to these effects will be more difficult and costly in the future if drastic action is not taken now.
From this point of view, the problem of our research was as follows:
What are the global policies for climate protection? What is the impact of climate change on the economic side? We chose Algeria as a case study.

Reasons for choosing the topic:

The selection and study of this topic was not by chance, but rather due to reasons that we summarize in:

- The scientific value of the topic of global climate issues and policies due to the scale of the issue and its impacts;
- Demonstrating the value of the seriousness of the policies of the world's countries regarding climate issues and their economic impacts;
- The issue of global policies for climate issues has many problems and economic repercussions, especially in Algeria.
- Personal desire to study the issue of climate, its changes and its effects on aspects of life.

Study plan:

We started with an introduction as a prelude to the study, in which we raised the problem, the reasons for choosing the topic and the study method, as well as the difficulties that we faced in the research. Global Climate Protection Where did we learn about international agreements, laws and constitutions for climate protection, Then in the second chapter we focused on the Algerian policy in climate issues from laws, constitutions, treaties and agreements, and we had to present the prospects of the Algerian policy in protecting the climate and protecting the economy from the effects of these changes and finally the conclusion was where we mentioned the conclusions of our research and made recommendations for the study and then the list of references relied upon in this research .